

**محاولة اغتيال سعد زغلول وتداعياتها
دراسة تاريخية من منظور الوثائق**

**د. محمود أحمد قاسم الشعبي
جامعة صنعاء كلية الآداب**

١- مقدمة تاريخية:

للتعرف عن كُتب على الدوافع والأسباب، التي كانت تقف وراء محاولة اغتيال سعد زغلول، لا بد من استعراض بعض الوقائع المتعلقة بالأحداث السياسية المهمة في تاريخ مصر قبل ذلك، وفي مقدمتها قيام الثورة المصرية في مارس من عام ١٩١٩، والتي أجبرت الحكومة البريطانية على رفع حمايتها عن مصر والاعتراف بحق الشعب المصري في الاستقلال وتقرير المصير، على الرغم من صدور ذلك الاعتراف مقيداً بأربعة استثناءات خطيرة جداً وتحقيقه لم يتم إلا على مراحل. ففي ٢٨ فبراير من عام ١٩٢٢ أعلنت الحكومة البريطانية من جانب واحد إلغاء الحماية، وأصدرت ما عرف حينها بـ "تصريح لمصر Declaration to Egypt" والذي دخل حيز التنفيذ في مارس من نفس العام.^١ ولكن "التحفظات

^١ مادة هذه الدراسة الرئيسية تتكون من وثائق ومراسلات دبلوماسية سرية ألمانية وبريطانية، وبحسب علم الباحث لم يسبق لأحد أن نشرها في أي عمل مماثل، وقد تم الاطلاع على هذه المادة العلمية في مصادر حفظها، إضافة إلى حصول الباحث على نسخ مصورة لها ورقية وميكروفيلمية من كل من: أ- الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية الألمانية في برلين=PAAA ب- الأرشيف الاتحادي الألماني في كوبلنس=BAK ج- أرشيف معهد الشؤون الدولية في هامبورج=IfIA د- أرشيف وزارة الخارجية البريطانية في لندن=FO. PRO. وفيما يتعلق بتدوين وتوثيق المادة في هوامش الصفحات فإنها تبدأ بكتابة رمز الأرشيف المختصر بالحروف اللاتينية متبوعاً برقم الحافظة [أي الملف] ثم [رقم الصفحة] وتاريخ الوثيقة، وبعد ذلك تأتي الشروح والتوضيحات الضرورية بأكثر من لغة. لأسباب تقنية تم ترتيب جميع الوثائق الورقية داخل حافظات خاصة وقد تم وضع رقم متسلسل لكل وثيقة لتسهيل العودة إليها عند الحاجة. وبالنسبة للمعلومات التوضيحية المدونة أسفل هوامش الصفحات، فقد تم كتابتها حسب الأساليب والطرق والمناهج العلمية المتبعة في أوروبا عامة، وألمانيا خاصة؛ فيعد رقم الهامش يذكر مصدر الوثيقة مختصراً [كما في الأمثلة التي بين الأقواس]، متبوعاً برقم الحافظة في الأرشيف الأم، يلي ذلك مكان وتاريخ صدورهما، ثم المرسل والمستقبل، وقد تم وضع جميع هوامش وتوضيحات البحث في أسفل الصفحات، تحت أرقام متواصلة التسلسل، وحرف S. في الهامش يعني صفحة. في الأخير يعتذر الباحث لعدم قيامه بشرح المصطلحات والأحداث والأسماء الواردة في الدراسة، لاعتبارات كثيرة أهمها تجاوز الزمن لتلك الأساليب والطرق القديمة، ولأن التقنيات الحديثة أصبحت تؤدي نفس العمل بشكل أفضل، ولأن مثل هذه الدراسة لا تتسع لعمل كهذا.

الأربعة" التي تضمنها ذلك التصريح انتقصت من استقلال مصر إلى حد كبير، وجعلت مختلف أشكال علاقاتها مع دول العالم مقيدة ومرتبطة بذلك التصريح، الأمر الذي أضرر بسيادة مصر واستقلالها بشكل كبير،^٢ خاصة وأنه لم يكن يوجد أي اتفاق مكتوب، ينظم الوضع القانوني والدولي لمصر، ويحدد علاقاتها المستقبلية مع دول العالم، ومع ذلك فقد تحولت مصر -نظرياً على الأقل- من سلطنة تحت الحماية البريطانية إلى "ملكية دستورية وبرلمانية". ففي عام ١٩٢٣ صدر أول دستور مدني في تاريخ مصر المعاصر، تم بموجبه تنظيم واجبات وحقوق سلطات الحكم الثلاث، كما سمح بتشكيل أحزاب سياسية "وتنظيم انتخابات برلمانية حرة" وخلال الحكم الملكي توقف العمل بالدستور أحياناً وأدخل عليه تغييرات مهمة أحياناً أخرى، ولم تتوقف تلك التعديلات والحذف والإضافة على الدستور المصري حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، حينها دخلت مصر مرحلة جديدة ومختلفة من نظم الحكم لا مجال هنا للحديث عنه.

وفي فترة الحكم الملكي -١٩٢٢-١٩٥٢- نظمت في مصر "انتخابات برلمانية حرة" فاز حزب الوفد في أغلبها؛ إلا أن التوظيف السلبي لصلاحيات الملك الدستورية في بعض الأحيان، مع غيرها من المعطيات والأسباب كانت تؤدي إلى توتر الأوضاع وضعف الاستقرار السياسي في مصر. تلك الأوضاع وغيرها ساعدت الانجليز على استغلال كل فرصة للتدخل في شئون مصر الداخلية والخارجية، كلما رأوا فيها ما يخدم مصالحهم، وحتى عام ١٩٣٦ ظلت جميع الحكومات المصرية في حالة نزاع مستمر مع الانجليز من جهة، والملك فؤاد من

^٢ الاستثناءات الأربعة هي: أ- ضمان المواصلات البريطانية في مصر ب - الدفاع عن مصر ضد أي عدوان خارجي ج - حماية الأقليات والمصالح الأجنبية. ج - السودان. حول هذا الموضوع الكثير من الدراسات. انظر: الشيخ، رافت غنيمي: مصر والسودان في العلاقات الدولية. القاهرة ١٩٧٩. ص. ٣٠٧-٣١٢.

جهة ثانية والمعارضة الداخلية من جهة ثالثة، ففي ذلك العام توفى ملك مصر فؤاد الأول وانتقل الحكم إلى ابنه فاروق الأول، حينها توفرت الظروف المناسبة للطرفين وتم التوقيع على اتفاقية عام ١٩٣٦ التي نظمت علاقات مصر مع بريطانيا بشكل أفضل. وطوال الفترة المشار إليها لم تتوقف احتجاجات التيارات السياسية والأوساط الشعبية المطالبة بالاستقلال التام عن بريطانيا، وكانت تشكل دعماً قوياً للحزب الوطني، الذي أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٧، "ولحزب الوفد" الذي اكتسب اسمه من "الوفد الشعبي المصري" الذي تشكل في ١٣ نوفمبر ١٩١٨، كما حصل على توكيلات من الأمة المصرية، تخوله أن يتحدث باسمها ويتفاوض نيابة عنها مع سلطات الاحتلال البريطانية، بشأن حق مصر في الاستقلال وتقرير المصير، وجلاء قوات الاحتلال البريطاني عنها. فحينها قاد سعد زغلول الوفد المصري الشعبي المفاوضات، ثم ترأسه بعد أن تحول إلى تنظيم سياسي باسم "حزب الوفد".

وعلى الرغم من الخلافات الكبيرة بين المؤرخين حول من هو صاحب الفكرة الأولى لتأليف وتسمية ذلك "الوفد" الشعبي فقد أصبح حقيقة واقعة بعد أن تحول إلى تنظيم سياسي تزعمه سعد زغلول وأوصله إلى الوزارة التي شكلها عام ١٩٢٤ وهي أول حكومة مصرية منتخبة.^٢ ظل زغلول رئيساً للوفد حتى وفاته في ١٩٢٧/٨/٢٣، وتجدر الإشارة أن الملك فؤاد كان يبالغ في استغلال صلاحياته الدستورية، ويقوم بحل البرلمان حتى بعد انتخابه بوقت قصير، إذا ظن أنه سوف ينتهج سياسة لا تتوافق مع توجهاته، وأصبح واضحاً أن الملك والقوى السياسية المساندة له يشكلون طرفاً والأحزاب والتيارات السياسية الأخرى المعتمدة كثيراً على الدعم الشعبي وفي مقدمتها حزب الوفد والحزب الوطني يشكلون الطرف

^٣ هلال، علي الدين: السياسة والحكم في مصر العهد البرلماني. القاهرة ١٩٧٧. ص. ١٤٠ ص ٧١ ص. ٧٨ وما بعدها ص. ١٤٢-١٤٧.

الآخر للمعادلة السياسية في مصر، وبكل تأكيد ساعدت تلك الأوضاع الحكومة البريطانية على المماطلة في عقد مفاوضات جدية وتوقيع اتفاقية تنظم علاقاتها مع مصر، وبعد فوز حزبه في الانتخابات النيابية في ١٢ يناير من عام ١٩٢٤ شكّل سعد زغلول أول حكومة وفدية "منتخبة".

أولاً محاولة الاغتيال .. من وراءها

١- محاولة اغتيال سعد زغلول

في صيف عام ١٩٢٤ قرر زعيم حزب الوفد ورئيس وزراء مصر المنتخب سعد زغلول باشا السفر إلى لندن، للتفاوض مع الحكومة البريطانية، على أمل أن يتوصل معها إلى التوقيع على اتفاقية تنظم علاقات البلدين. وقبل أن يغادر محطة قطار القاهرة تعرض زغلول لمحاولة اغتيال كادت أن تؤدي بحياته؛ نتج عنها إلغاء تلك الزيارة، هذا وقد اعترف الجاني بعد القبض عليه أن دافعه الرئيسي لذلك الفعل، هو منع زغلول من "خيانة المصالح المصرية". وبعد الواقعة مباشرة بدأت البعثات الأجنبية تُبرق بأخبارها، وتتابع تداعياتها خطوة خطوة، ويمثل الاقتباس التالي ما تضمنته أول برقية بعث بها المفوض الألماني من القاهرة إلى برلين:

"أصيب رئيس الوزراء، سعد زغلول، صباح اليوم، في محطة قطارات القاهرة، بطلقة من مسدس [...] وكونه يعاني من مرض السكر، فإنه يُخشى على حياته." ومن محاسن الصدف أن الإصابة لم تكن قاتلة، ولكنها جرحت سعد زغلول فقط. وبالنسبة للجاني فقد تم القبض عليه فوراً وفي نفس المكان، وهو

⁴ PAAA: 77760 S. 1.12.07.1924 u. S.60.16.07.1924. FO: PRO: 371/10021 S. 25-26 u 29

طالب مصري، يدعى عبد اللطيف عبد الخالق الدبشاني، كان قد عاد لتوه من برلين إلى مصر.^٥ وذكرت الوثائق أن عبد الخالق الدبشاني، كان قد حاول الوصول إلى سعد زغلول، قبل أيام من الحادث المذكور ولم ينجح، إلى أن تمكن من تنفيذ ذلك الاعتداء في صباح يوم ١٢ يوليو ١٩٢٤،^٦ وقد اعترف أن ما دافعه إلى ذلك الفعل هو أنه - وبصفته عضواً في الحزب الوطني المصري - يريد وقف المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية.^٧

وبالنظر إلى الأوضاع السياسية القائمة حينها، فإن اعتراف عبد الخالق الدبشاني لم يكن مفاجئاً قط؛ فبعد إلغاء الحماية البريطانية رسمياً في نهاية فبراير من عام ١٩٢٢، أصبحت "مصر دولة مستقلة ذات سيادة". وكون الإعلان البريطاني الخاص باستقلال مصر أحادي الجانب، فقد تم العمل به وظلت بريطانيا تحتفظ بصلاحيات واسعة في مصر، لذلك بذلت الدولتان في وقت لاحق جهوداً مستمرة من أجل التوصل إلى اتفاقية تنظم علاقاتها وفقاً للأسس المقبولة في القانون الدولي. وفي الوقت الذي بدأ فيه سعد زغلول -رئيس الحكومة وزعيم أكبر حزب في مصر- يستعد للسفر إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية، حول الوضع المستقبلي لمصر،^٨ وفي ذلك الوقت كانت بعض قوى المعارضة وفي مقدمتها

^٥ FO: PRO: 371/10021 S.30 في مذكرة بعث بها اللورد ألباني إلى الخارجية البريطانية في ١٣/٧/١٩٢٤ ذكر فيها أن عبد اللطيف عبد الخالق الدبشاني هو ابن لقاضٍ متوفٍ. انظر أيضاً الرافعي، عبد الرحمن: مصر ما بعد الثورة، ج ١. القاهرة ١٩٩٩. ص ١٧٧.

^٦ PAAA R 77760 S. 60f. تقرير المفوض الألماني مارتينز بتاريخ ١٦/٤/١٩٢٤ إلى الخارجية الألمانية يذكر أن عبد الخالق كان يعتبر التفاوض مع الإنجليز "خيانة للشعب المصري" وفي التحقيقات اعترف الدبشاني أنه كان قد طلب -لأكثر من مرة- الحصول على إذن لمقابلة رئيس الوزراء المصري ليبلغه سلام وتحيات الطلاب المصريين في ألمانيا دون فائدة.

^٧ PAAA 77760 S.60f.

^٨ المفاوضات مع البريطانيين شكلت العقبة الكبرى أمام كل الحكومات المصرية قبل التوقيع على معاهدة ١٩٣٦.

الحزب الوطني المصري ترفض جميع أفكار الحوار والمقترحات التي لا تتضمن الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من مصر وخروج الشخصيات المدنية المؤثرة.

٢- الاتهامات ضد الحزب الوطني المصري:-

شكل ذلك الوضع الخطير من الصراع الداخلي عاملاً حاسماً في الإجراءات السياسية والإدارية والقانونية التي تم اتخاذها في مصر على اثر محاولة اغتيال زغلول، فبعد الحادثة مباشرة قامت السلطات المصرية حملة اعتقالات واسعة النطاق، وتم توجيه سلسلة من الاتهامات والاستجوابات وقد استغلت بعض الجماعات السياسية ذلك الوضع لتصفية حساباتها مع أعدائها ومنافسيها القدامى في محاولة للتخلص منهم وعندها تم اعتقال الكثير من الناس.

وبطبيعة الحال يمكن تفهم اغلب النقد واللوم الذي كان موجهاً صوب الحزب الوطني المصري، وأن تجاهل ذلك لم يكن سهلاً، لأن المعتدي كان من أوساط الحزب الوطني،^٩ I understand there is some evidence of "Watanist instigation" ويعد الشيخ عبد العزيز جاويش أبرز المعتقلين، الذين يمثلون كبار قادة الجناح الإسلامي، في أهم الأحزاب الوطنية المصرية، خاصة بعد أن عثر بحوزته على بعض الصور التي تجمعها بالمعتدي.^{١٠} وبغض النظر عن

^٩ FO. PRO. 371/10021 S. 30 لم يترك المندوب السامي البريطاني اللورد ألباني أي مجال للشك في تورط الحزب الوطني بشكل رئيسي في محاولة الاغتيال "أنا على علم ولدي أدلة على تحريض الحزب الوطني" برقية رقم ٢٣٣ كتبت بعد يوم من الحادثة إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٣/٧/١٩٢٤.

^{١٠} PAAA 77760 S. 61. 16.07.1924 من المفوض الألماني في القاهرة مارتنز إلى خارجية بلاده انظر S.34 FO. PRO. 371/10021 برقية ألباني رقم ٢٣٦ إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/٧/١٩٢٤. "Little is known so far of results but a number of leading Watanists have been arrested including Sheikh Shawish" على الرغم من معلوماتنا القليلة عن النتيجة فقد تم اعتقال الكثير من قادة الحزب الوطني وفي مقدمتهم الشيخ جاويش "Record of Conversation" FO. PRO. 371/10021 S. 15 بتاريخ ١٨/٧/١٩٢٤ حوار بين ضابط الارتباط البريطاني OMT ونشأت باشا.

ثبوت مسوغات الاتهام الواقعية من عدمها، فقد تركزت جميع الاهتمامات في مصر حينها على اعتقال جاويش، أحد أبرز المعارضين للإنجليز في مصر، والذي مثل اعتقاله إضعافاً كبيراً للمعارضة، ويدل على ذلك ما أفصح عنه الصحفي م. خوري، محرر صحيفة الأهرام أمام "liaison officer" OMT ضابط الارتباط البريطاني حين قال إن غياب جاويش عن الساحة السياسية سيلقي ترحيباً لدى الرأي العام المصري.¹¹ تلك المعلومات تظهر الوضع السائد في تلك الفترة وما وصلت إليه العلاقة بين الأحزاب المصرية المتنافسة في الحكومة والمعارضة، وكذلك جاء اعتقال الشيخ جاويش متوافقاً مع المصالح البريطانية. فقبل أسابيع من الاعتداء على زغول، نشر الشيخ جاويش على صفحات جريدة اللواء، التي كان يرأس تحريرها -ومعها صحف أخرى- مقالات تدعو إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية.¹²

تحدثت الوثائق والتقارير الدبلوماسية أن محاولة اغتيال سعد زغول قد أتاحت الفرصة لكل من الملك فؤاد وحزب الوفد الحاكم والإنجليز؛ لإضعاف المعارضة الوطنية التي كان يتبناها الحزب الوطني المصري. ففي تقرير بعث به المفوض الألماني في القاهرة "جوزيف مارتينز" إلى خارجية بلاده في برلين ذكر

¹¹ FO. PRO. 371/10021 S. 11f. "Record of Conversation with M. Khoury the political editor of the Ahram" الذي لم يتضح للباحث من اسمه ومهنته سوى الحروف "أو. إم. تي". وفي صفحة ١٢ من ذلك التقرير [الحوار] ذكر أن خوري أخبره بأن الجميع سيرحبون بغياب جاويش من الساحة السياسية كونه متورطاً في المؤامرة، ومن البديهي أن تكون هذه الأقوال متناغمة مع مصالح البريطانيين الذين ربما كانوا على علم بذلك كما يتضح من تعليق اللورد ألنبي على محتوى الحوار المدون عن م. خوري، الذي وصفه ألنبي بأنه ذكي ومطلع جيد في العادة لكن تكهناته فيها طيش صحفي. "M. Khoury is intelligent and usually very well informed, but there is a certain journalistic levity about his forecasts". FO. PRO. 371/ 10021 S.10. Allenby to MacDonald. Arrived in London in 28.7.1924.

¹² FO. PRO. 371/ 10021 S.8f. من رسالة E.H. Mulock الموظف في المقر البريطاني في الإسكندرية، بعث بها في ١٩٢٤/٧/٤ بعنوان "مقاطعة البضائع البريطانية". "Threatened Boycott of British Goods".

فيه أن سلطات التحقيق أرادت القبض على رئيس الحزب الوطني حافظ باي رمضان بعد اعتقال جاويش، وأضاف قائلاً: "بالأمس قامت مظاهرة كبيرة في القاهرة ضد الحزب الوطني، ويبدو أن الحكومة -بعد محاولة الاغتيال- عازمة على مواجهة كافة الوطنيين الذين قاموا بالدعاية بالكلام أو بالكتابة ضد مفاوضات لندن".^{١٣} وبذلك حققت حكومة حزب الوفد -ليس فقط- مصلحتها المتمثلة بإضعاف الحزب الوطني المنافس المباشر لها "في نفس المستوى الشعبي" بل قامت بحل حزب "العديين" المعارض المتأثر بالحزب الوطني. وبذلك اكتسب حزب الوفد أعضاء جدد وذكر المفوض الألماني مارتينز أن الكثير من المصريين استغلوا تلك الأزمة السياسية الداخلية وقاموا باتهام الأشخاص الذين يبغضونهم بأن لهم علاقة بالحادثة وبلغوا عنهم سلطات التحقيق،^{١٤} وهكذا يتضح أن سياسة الانتقام من المنافسين تمثل أهم الأساليب التي لا تزال تمارس حتى يومنا هذا في الكثير من دول العالم الثالث والعالم العربي بوجه خاص.

¹³ PAAA 77760 S. 62. 16.07.1924. تقرير المفوض الألماني بالقاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية [= DGK to AA] في نفس الوقت سلم القنصل المصري العام في برلين إلى وزارة الخارجية الألمانية، قائمة بأسماء المصريين المتهمين، وعلى تلك القائمة كتب القنصل أحمد إبراهيم علي ما يلي: "إنهم [أي المتهمين] أعضاء في الحزب الوطني المصري في برلين، ومعروف عنهم أنهم يعارضون توجه رئيس الوزراء وقد صرحوا مراراً بوجوب قتله" قارن في Vgl. PAAA 77760 S. 29. رسالة القنصل المصري إلى الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩/٧/١٩٢٤.

¹⁴ PAAA 77760 S.89.6.8.1924 DGK to AA. خطاب المفوض الألماني في القاهرة مارتينز إلى الخارجية الألمانية في ١٩٢٤/٨/٦. في الهوامش التالية سوف يتم تدوين الوثائق مختصرة بالحروف اللاتينية ومن دون ترجمة كما في المثالين السابقين، وأحياناً سيتم عرضها معربة.

٣- الاتهامات ضد الخديوي عباس حلمي الثاني:-

لم تقتصر تلك الاتهامات على قادة وكوادر الحزب الوطني المصري فقط، بل طالت أشخاصاً من الوسط السياسي لا علاقة لهم بمحاولة اغتيال رئيس وزراء مصر، ولكن حزب الوفد حاول استغلال تلك الظروف، مستخدماً كل ما في وسعه من قدرة لربط خصومه السياسيين من كل الأطياف بتلك الواقعة، والإساءة إلى سمعتهم. فقد تم توجيه الاتهام إلى الخديوي عباس حلمي الثاني الذي تم عزله من خديوية مصر بغير حق من قبل السلطات البريطانية في نهاية عام ١٩١٤، ومن جانبه ساهم الملك فؤاد في توجيه تلك الاتهامات ولو من وراء الكواليس على الأقل. ويرى الدبلوماسي الألماني في القاهرة أن الملك فؤاد لعب دوراً مهماً في ذلك الأمر، ففي تقريره الخاص بسير عملية التحقيق ذكر أن "الحكومة تبحث حالياً - ربما بإيعاز من الملك- في ربط الخديوي السابق بالقضية؛ فقد اعتقلت العديد من أنصاره، وتقول أخبار فحواها أن الأمر يتعلق بمؤامرة بين الخديوي السابق والوطنيين".^{١٥} ولا شك أن الملك فؤاد كان له تأثير كبير ليس في هذه القضية فحسب- بل أيضاً في بقية إجراءات التحقيق، التي كانت دائماً تراعي مصالح الملك دون أن يظهر اسمه بشكل مباشر، إلا متزامناً مع اتهام الخديوي السابق، وهذا مثال آخر على الانتقام من المنافسين على السلطة، خاصة وأن الخديوي كان لا يزال في نظر الملك فؤاد المنافس الخطير على الحكم في مصر، ويعد الحزب الوطني المصري أقوى التيارات السياسية المنافسة لسعد زغلول.

إن مسوغات الاتهام ضد "عباس حلمي الثاني" جاءت من مصدرين مختلفين: أحدهما كان السياسي المصري "نشأت باشا" المقرب من الملك فؤاد ومؤسس حزب الاتحاد، فهو من تولى بث شائعات مثيرة جداً ظهرت بعد الاعتداء

¹⁵ PAAA 77760 S.37. 20.07.1924. DGK to AA.

على زغلول باشا مباشرة؛ وقد تم نشرها مجهولة المصدر، زاعمة أن الاعتداء على زغلول قام به شخص أرمني.^{١٦} ومن غير المستبعد، أن يكون أصحاب تلك الإشاعات قد أرادوا توريط الشعب المصري المتحضر والمسالمة في أعمال عنف وجرائم ضد الأرمن، الذين كانوا ولا يزالون، يُذكرُون العالم بين الحين والآخر بجرائم حرب يتهمون الأتراك بارتكابها ضدهم أثناء الحرب العالمية الأولى. وقد استنتج ضابط الارتباط البريطاني في مصر، "liaison officer" OMT الذي لم نعرف عنه سوى هذه الصفة والحروف المختصرة- أن مدبري تلك المؤامرة كانوا يرغبون في "انتشار تلك الإشاعة الخاطئة -حول الاعتداء على حياة زغلول- لكي تحدث فوضى وإراقة للدماء، مما قد يستدعي تدخلاً للقوات الأجنبية فيؤدي إلى سقوط الملك وحكومة زغلول باشا، وعندئذ ستكون الفرصة سانحة للخديوي عباس حلمي الثاني لكي يبرز من جديد ويتقرب من الإنجليز مظهراً لهم أنه مستعد لإعادة الأمن والنظام وقادر على وضع نهاية لتلك الظروف المنبعثة من استياء الناس من وجودهم الطويل جداً في البلاد. ولذلك يسهل التصديق أن عباس حلمي هو المحرك الأساسي للموضوع بأكمله."^{١٧} ومن محاسن الصدفة أن نشأت باشا فشل في تقديم أدلة واقعية ومنطقية تؤكد صحة ادعاءاته، لكن ذلك الحال الذي وصلت إليه تلك القضية كون قناعة بإمكانية التخلص من أي خصم سياسي آخر، وذلك بتوجيه الاتهام إليه بصورة سريعة مثلما حدث مع الخديوي السابق. ورغم ذلك كله لم يتم

¹⁶ F0. PRO. 371/ 10021 S.14. 18.7.1924. تقرير عن مقابلة ضابط الارتباط البريطاني OMT مع نشأت باشا.

¹⁷ F0. PRO. 371/ 10021 S.14. +S11. 18.7.1924. OMT مع نشأت باشا ومع الصحفي م. خوري الذي صور له الإشاعات والاستعدادات للهجوم على الأرمنيين "and crowds were collecting [...] and knives vengeance on whatever Armenian they could catch." وقال "في وسط الفوضى كان هناك من يحملون النبوتات والسكاكين للانتقام بها من أي أرمني يتمكنون من الإمساك به".

التوصل إلى دليل إثبات يدين الخديوي عباس حلمي الثاني من خلال الأدلة التي ربطت بينه وبين قضية التآمر على الحكومة، وكانت سلطات التحقيق تستند بالأساس إلى ما ذكرت أنها أدلة إثبات عثرت عليها لدى مقيمة أجنبية تدعى "مدام دو أفيرينو فيزنيفسكا" "Madame d'Avierino Wiszniewska"¹⁸ والتي يبدو أنها كانت مواطنة إنجليزية، لأن وزير الخارجية المصري "واصف غالي" باشا طلب من المندوب السامي البريطاني اللورد أَللنبي شخصياً الإذن بتفتيش منزل تلك السيدة.¹⁹ وبعد موافقة الإنجليز قال المصريون إنهم ضبطوا أدلة إثبات خطيرة ضد الخديوي السابق لدى تلك السيدة المشتبه بها. حينها أشار نشأت باشا في رسالة بعث بها إلى "المحقق الإنجليزي OMT" قال فيها "سوف نتذكر أنها أكدت ولاءها للخديوي السابق في الرسالة وذكرت أنه كان الشخص الوحيد الذي استطاع تعزيز السياسة البريطانية في هذا البلد وأنها لو ناصرنا قضيته فسيعود إلى هنا وسيغير الأوضاع ويقضي على كل الجماعات الحزبية الموجودة وسوف يؤسس حكومة تحظى بالقبول في البلد."²⁰ غير أن نشأت باشا لم يذكر تاريخ تلك الرسالة، فقد تكون عائدة إلى فترة الحرب العالمية الأولى، وهكذا؛ واعتماداً على تلك

¹⁸ F0. PRO. 371/ 10021 S. 30. بعد محاولة الاغتيال بيوم واحد بعث أَللنبي ببرقية إلى خارجية بلاده رقمها ٢٣٥ تذكر أنه قد تم تفتيش شقق وأمتعة السيدة دي أفيرينو Madame D'Avierino في القاهرة والإسكندرية للاشتباه بها" وما عدى ذلك لم يجد الباحث معلومات إضافية تتناول علاقة "أفيرينو" بالخديوي.

¹⁹ F0. PRO. 371/ 10021 S. 16 من اللورد أَللنبي إلى رئيس الوزراء البريطاني جيمس ماك دونالد بتاريخ ١٩٢٤/٧/٢١ أكد نشأت باشا أن سلطات التحقيق المصرية لا يهمها مدام أفيرينو شخصياً وإنما الأدلة التي بحوزتها ضد الخديوي السابق. من محضر ضابط الارتباط البريطاني OMT مع نشأت باشا تم تسجيلها في ١٩٢٤/٤/١٨. لو ثبت أن السيدة أفيرينو أجنبية الجنسية فسوف تخضع للقانون البريطاني بموجب الاستثناءات الأربعة في إعلان استقلال مصر. ص. ١٤.

²⁰ F0. PRO. 371/ 10021 S. 14. بتاريخ ١٩٢٤/٧/١٨ من محتوى محضر ضابط الارتباط البريطاني مع نشأت باشا.

المضبوطات وغيرها زعمت سلطات التحقيق أن عباس حلمي الثاني ينتمي إلى "فرق اغتيالات" قد تكون مسئولة ليس فقط عن محاولة اغتيال رئيس الحكومة؛ بل أيضاً عن هجمات محتملة ضد الرعايا الإنجليز في مصر.²¹ الاتهامات والأحكام المسبقة ضد المعارضين السياسيين المشابهة لمزاعم نشأت باشا المشار إليها لا تزال تعيد وتكرر نفسها في الكثير من بلدان العالم الثالث والعربية منها بوجه خاص.

بطبيعية الحال، شغلت تلك الاتهامات الموجهة ضد الخديوي السابق، الرأي العام المصري حينذاك، ومع ذلك فقد تبين أنه لا توجد أبداً أدلة إثبات مقنعة. أما الصحف القريبة من حكومة حزب الوفد فقد ركزت في مقالاتها على اتصالات قالت إنها جرت بين الخديوي وأعضاء الحزب الوطني المصري، وزعمت أن عباس حلمي وشركاءه يقومون -تحت مظلة الحزب الوطني- بتوجيه الهجمات وتمويلها انطلاقاً من أوروبا.²² ولذلك طلب حزب الوفد من الحزب الوطني أن يبتعد تماماً عن الأماكن المشبوهة بالإجرام السياسي.²³ وعن المزاعم القائلة بأن الهجمات تُوجه وتمول انطلاقاً من أوروبا فقد كان يقصد بها -بدرجة أساسية- أن كلاً من عباس حلمي المقيم في أوروبا "والشيخ جاويش" المقبوض عليه في مصر يدعمان الطلاب

²¹ من محتوى تقرير اللورد ألكسندر إلى ماكdonالد الذي تم استلامه في لندن بتاريخ ١٩٢٤/٨/٥.

²² تقرير F0. PRO. 371/ 10021 S. 20 Acting High Commissioner A. K. Clark Kerr, 11.8.1924. نائب المفوض السامي.

²³ وفي سياق كلامه حول العواقب السياسية -والمقصود هنا خاصة المخططات F0. PRO. 371/ 10021 S. 20 القديمة للحزب الوطني ضد الإنجليز- أضاف كير بأن عليهم التخلي عن موقفهم الرافض للحكومة الحالية والملك فؤاد نهائياً لأنهم بذلك سيجعلون الحياة السياسية في مصر مقسمة بين أطراف متخاصمة.

المصريين في برلين. وطبقاً لمزاعم نشأت باشا فلا يحصل على المال من الطلاب إلا الذين يؤمنون بالمبادئ السياسية للخدوي السابق.^{٢٤}

²⁴ 18.7.1924. FO. PRO. 371/ 10021 S.15. من تقرير ضابط الاتصال الانجليزي مع نشأت باشا. بعد أن تعرض نشأت باشا للوضع الاقتصادي المتغير في ألمانيا في بداية العشرينيات قال: "Life became more dear, their parents were unable to send them additional money, and they were faced with the prospect of being unable to continue their studies for lack of funds. At that moment Abbas Hilmi appeared on the scene with Sheikh Shawish and accepted responsibility for their finance, in return for which they gave him their adherence. الطلاب المصريين] لم يعودوا قادرين على إرسال أموال إضافية لذلك كانوا يواجهون احتمال عدم قدرتهم على متابعة دراستهم لمعجزهم المالي، في هذه اللحظة ظهر عباس حلمي والشيخ جويش وقبلًا تحمل مسؤولية تمويلهم مقابل تقديمهم الولاء لهم" هذا الموضوع تناولته أيضاً التقارير الألمانية. Vgl. PAAA 77668 S.55.28.10.1924. Vgl. PAAA 77668 S.484.10.1924. وفي خطاب من الخارجية الألمانية إلى سفارتها في روما يظهر فيه الدليل الوحيد على دعم عباس حلمي الثاني للطلاب المصريين في ألمانيا، والذي أمكن للجانب المصري إبرازه كان عبارة عن تحويل مالي مرسل من رجل أعمال ألماني إلى طالب مصري في القاهرة. Vgl. Auch PAAA 77668 S.41.22.8.1924. انتقلت آثار وتداعيات محاولة اغتيال زغول إلى برلين وتسببت في خلق نقاش عام في مصر حول وضع الطلاب المصريين في ألمانيا. وقد أرجع المندوب السامي البريطاني أسباب ذلك إلى الوضع الاقتصادي المتردي في ألمانيا وربطها بالظروف التي وصل إليها حال الطلاب المصريين، ويبدو واضحاً أن اللورد أثلنبي قد اسند معلوماته إلى تكهنات نشأت باشا قبل ذلك بأيام مع OMT حول الوضع الاقتصادي للطلاب المصريين. FO. PRO. 371/ 10021 S.15. قارن أيضاً المقالة التالية في: "L Ecole du Meurtre en " FO. PRO. 371/ 10021 S.19 Allemande" in Revue des deux Mondes أثلنبي الاستنتاج الساذج للحكومة المصرية الذي يدعي وجود تعاون متبادل بين الطلاب المصريين والخدوي السابق والحزب الوطني، فقد كان بإمكانها إرجاع الطلاب من ألمانيا أو تنصيحهم بالعدول عن الدراسة هناك. وفي أكتوبر ١٩٢٤ طلبت للنياحة العامة من أقارب الطلاب المصريين الذين يدرسون في موسكو بأن يرجعوا أبناءهم من هناك وإلا فإنهم لن يحصلوا على مال من القاهرة. انظر رمضان، عبد العظيم: دراسات في تاريخ مصر المعاصر. القاهرة ١٩٨١. ص. ٤١٠. وكتاب أثلنبي إلى ماكdonald: "that the Government are considering the advisability of withdrawing certain Egyptian students as are now graduating in German universities and of discouraging those who wish to complete their education in Europe from entering German institutions." FO 371 10021 S.19. Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. MacDonald. 28.7.1924. لقد كان لهذه الإجراءات آثارها السلبية وهو ما سيتم توضيحه عند مناقشة "قضية القنصل وترحيل طه ديناته". فقد ظل عدد الطلاب المصريين حتى فترة الثلاثينيات دون ارتفاع في ألمانيا، ومن دون تفسير واضح للأسباب التي قدمت الحكومة المصرية عام ١٩٢٤. علاوة على إجراءات الحكومة ضد الطلاب =

يبدو أن تلك الاتهامات قد خفت حدتها ولم يعد ممكناً تأكيدها أو إثباتها بالأدلة، فقد اتضح أن مزاعم التآمر على الحكومة المصرية والاعتداء على زغول باشا الموجهة ضد الشيخ جاويش والخديوي عباس كانت مختلقة ليس إلا؛ وقد تم تبرئتهما من قبل المحكمة. وفي هذا الصدد بعث المفوض الألماني "مارتينز" برسالة مقتضبة إلى برلين "في التحقيقات المتعلقة بالمؤامرة المزعومة [...] استوجب إطلاق سراحهم [المعتقلين]؛ لأن الحكومة لا تمتلك أي دليل يثبت ارتكابهم للجريمة المتهمين بها".²⁵ وقد توافقت الوثائق البريطانية والألمانية في القول أنه لم يتم إدانة المتهمين. وكما أشرنا سابقاً إلى أن الهدف الواضح من وراء تلك الاتهامات هو إضعاف الخصوم السياسيين إلى أقصى حد ممكن. فمن خلال حديث سري دار بين المحرر السياسي لصحيفة الأهرام المصرية "م. خوري" وبين ضابط التحقيقات البريطاني OMT اتضحت من خلاله البواعث الحقيقية التي شكلت أساساً لملاحقة المتهمين؛ حيث أشار إلى أنه "ينبغي أن تتوافق الحكومة مع الملك فيما يخص ملاحقة الوطنيين، ونحن [الإنجليز] على يقين بأنها سوف تتخذ كافة الخطوات التي من شأنها أن تجعل الشعب يبغض الوطنيين والخديويين معاً".²⁶

=المصريين في موسكو والتي ذكرها رمضان في كتابه المشار إليه سلفاً. وحول اتهامات نشأت باشا يعتقد الباحث أن معلوماته قد تكون مستقاة من وثائق وادبيات المعارضة المصرية في المهجر خلال الحرب العالمية الأولى، وأن نشأت باشا ربما وظفها بأثر رجعي. راجع التفاصيل في دراسة ثلاثية [قيد النشر والتحكيم أعدها الباحث لغرض الترقية إلى درجة أستاذ] عن المعارضة المصرية في المهجر والتي تتناول محمد فريد والحزب الوطني وعباس حلمي والشبيبة المصرية.

²⁵ PAAA 77660 S.104. 8.10.1924. DGK to AA.

²⁶ FO. PRO. 371/ 10021 S.11. من محتوى تقرير OMT مع الصحفي م. خوري بتاريخ ١٩٢٤/٧/١٨ وكذلك توصل المفوض الألماني مارتنز إلى نفس الاستنتاج القائل بأن العلاقة الطيبة بين زغول باشا والملك فواد قد عادت إلى طبيعتها، وأن الطرفين قد اتفقا على ربط تهمة الاغتيال بأنصار عباس حلمي الثاني إلى جانب الوطنيين ومن ثم مطاردتهم بكل قوة. انظر PAAA 77660 S. 84. 30.07.1924. DGK to AA. خطاب المبعوث=

على الرغم من أن الملك تحالف في تلك الظرف مع رئيس حكومته سعد زغول، فقد "حاول من خلال المحاكمة أن يقضي على خطر أتباع الخديوي السابق وأن يخرج بعض الأعضاء البارزين في حكومة الوفد ويجعلهم في يده".^{٢٧} وفي السياق ذاته تؤكد التقارير الألمانية أن زغول تمكن من تقوية مركزه بشكل ملحوظ في القضية برمتها، فمن خلال الملاحقات والتحقيقات والاعتقالات ضد الكثير من أعضاء الحزب الوطني تم إضعاف ذلك الحزب إلى حد كبير، وفي الوقت ذاته تحول حزب العدليين عن سياسته المعارضة، وهو الحزب الذي كان محارباً من قبل حزب الوفد. وبذلك "فإن محاولة الاغتيال -وما أحدثته من آثار- قد أدت إلى تدعيم مكانة زغول الداخلية بصورة مطلقة"،^{٢٨} وزادت المظاهرات الكبيرة التي حدثت بعد خروجه من المستشفى من تعزيز مركزه الداخلي، وتحت تلك الظروف يجب أن لا نستغرب الأسباب التي جعلت الملك فؤاد يسعى إلى إضعاف الوفديين

=الألماني إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٢٤/٧/٣٠ قارن أيضا. PAAA 77668 S. 45. رسالة الدبلوماسي فون ريشتهوفن -معد تقارير القسم الثالث في الخارجية الألمانية- إلى السفير الألماني Rieih في باريس بتاريخ ١٩٢٤/١٠/١، ففي رسالته ذكر فون ريشتهوفن "أن الملك فؤاد هو من اتهم عباس حلمي في المقام الأول لأنه يكرهه ويريد الإضرار به سياسياً". وفي مقالة له نشرتها صحيفة الألمانية لم يذكر اسمها وصف منصور رفعت -المعارض المصري المنفي في ألمانيا من فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى- تلك الاتهامات الموجهة ضد الخديوي بالقول: "أنه لا يوجد اقتراء سطحي وبعيد عن المنطق أكثر من ذلك القول المختلق".

27 PAAA 77660 S. 88. u. S. 105. 08.10.24. ومع ذلك ظهرت أصوات في حزب الوفد تحذر من تبعات تلك الاتهامات والملاحقات؛ فمن ناحية قد تجعل الحكومة الوفدية مثاراً للسخرية، ومن ناحية أخرى قد تصنع الملاحقات المستمرة من الوطنيين "أبغلاً"، تلك الاعتراضات بدأت تظهر بعد أسابيع قليلة من إجراءات التحقيق المفرطة، وفي خطابه وضع مارتينز وضع خطأ تحت عبارة المصالح المختلفة للملك وحزب الوفد PAAA 77660 S. 90. 06.08.24.

28 PAAA 77660 S.84 وعن مكانة زغول القوية انظر تقرير اللورد ألباني المفصل الذي بعث به إلى ماكدونالد. FO. PRO. 371/ 10021 S.18f. 28.07.1924 وفي تقريره السري أشار "Sudan Agent R.E. More" إلى مكانة زغول وقال أن قضية السودان هي المشكلة الكبيرة التي لا يريد لها زغول أن تحل مطلقاً FO. PRO. 371/ 10021 S.21-24. 30.07.1924 "secret".

أيضاً. فمن واقع الإجراءات التي تمت ضد المدعى عليهم بارتكاب جريمة الاعتداء، يبدو الأمر غير معقول من الوهلة الأولى، لأن محاولة الاغتيال نُفذت ضد رئيسهم. ولذلك اعتقد المفوض الألماني مارتينز، أن الوفدين كانوا قادرين، من خلال العمل السري، أن يعرضوا الملك لانتكاسة في هذه القضية.²⁹

بالتزامن مع الاتهامات المغرضة التي وُجّهت للمعارضة داخل مصر، والتي استحالت إثبات علاقتها بمحاولة الاغتيال، تم أيضاً توجيه الاتهام إلى أطراف خارجية، وفي مقدمتها وزارة الخارجية الألمانية، بأنها تدعم الخديوي عباس، وجاء ذلك الاتهام مرتبطاً "بفضيحة القنصل" والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً، كذلك تم توجيه الاتهام إلى السلطان البريطانية في مصر بتورطها في حادثة إطلاق النار على رئيس الوزراء المصري.

٤ - اتهام الحكومة البريطانية:-

أدت محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري سعد زغلول، إلى خلط الأوراق السياسية في الساحة المصرية، وامتدت ذيولها على القوى الأجنبية في الداخل والخارج. وفي تلك الفترة نشرت الصحف الكثير من المقالات، بعضها اتهمت الحكومة البريطانية بأنها وفرت الدعم المباشر لعملية الاعتداء، أو بأنها صاحبة المصلحة بشكل غير مباشر على الأقل.³⁰ وفي الحال احتج اللورد اللنبي

²⁹ PAAA 77660 S.150.08.10.24. هذا الموضوع متعلق بتسمية القاضي الذي سيشترك في تلك المفاوضات وقد نجح الوفد في فرض مرشحه على مرشح الملك. حول الخلاف بين الوفد والملك انظر PAAA 77660 S. 89.06.08.24.

³⁰ بعد أن أشار في تقريره الموسع إلى أن الحكومة المصرية لا تعتقد أن للبريطانيين أي يد في الجريمة؛ واصل اللنبي حديثه [...] I have noticed with regret that some of the vernacular newspapers, including two organs closely connected with the Prime Minister, the "Balagh" and the new weekly comic newspaper "Khial-el-Zill", have =

على تلك الاتهامات، لأنها كما يقول "تعبّر عن نبوة عدائية ضد بريطانيا، وتقوي الموقف العام المعادي لها". المحرر السياسي لصحيفة الأهرام المصرية م. خوري أورد في حديثه مع ضابط الارتباط الإنجليزي الذي ذكر في تقريره: "لقد أخبرني خوري بأن المثقفين على قناعة بأننا [أي الإنجليز] بريئون تماماً؛ أما بالنسبة للشعب فإنه يصدق ما تريد الحكومة أن يصدقه".³¹ ومع ذلك تبقى شبهة منطقية لم يستطع أحد أن يزيل اللبس عنها، ومحورها يدور حول المصير الغامض لاختفاء سلاح الجريمة، وكانت الشبهات تحوم حول قائد الشرطة الانجليزية في القاهرة المدعو "انجرامز باي"؛ فبحسب أقوال الشهود إن سلاح الجريمة "المسدس" قد تم تسليمه في موقع الحادث من قبل أفراد الشرطة المصرية، إلى الضابط البريطاني انجرامز باي، الذي وضعه في جيبه، "ولأنه لم يتم توضيح تلك الواقعة بما فيه الكفاية، فقد اتخذتها بعض الصحف المصرية ذريعة لمواصلة نشر الاتهامات ضد الإنجليز".³² وفي مقالة نشرتها صحيفة فرنسية اتهمت فيها الحكومة البريطانية بالمساهمة في

introduced into their comments on the organisation of the plot a suggestion that His Majesty's Government would perhaps not have been sorry if the assassin had succeeded in killing the man whom they had persecuted unavailing since 1919, the present outrage being quoted as the climax of the dangers to which Zaghlul's life had already been exposed in Malta, in the Seychelles and in Gibraltar" S.10. اثنتان مقربة إلى رئيس الوزراء "البلاغ" والصحيفة الأسبوعية الهزلية الجديدة "خيال الظل" التي تعرضت في تعليقاتها على التنظيم الذي قام بالمؤامرة واستتبعت أنه ربما لم يكن لحكومة جلالته أن تتأسف لو أن القاتل نجح في قتل الرجل [زغلول] الذي اضطهده دون جدوى منذ العام ١٩١٩ وقد استشهد بهذا الانتهاك على أنه ذروة الأخطار التي تعرض لها زغلول في مالطة وسيشل وجبل طارق. ص. ١٠.

³¹ F0 PRO 371/10021 S.11. 18.07.1924. OMT حديث مع الصحفي م.خوري

³² F0 PRO 371/10021 S.11-12. 18.07.1924. من محتوى تقرير OMT الذي قال: "أصبح بإمكان صحف المعارضة وخاصة الأخبار واللواء صحيفة الشيخ جاويش" أن تولي أهمية لاختفاء سلاح الجريمة بتورط انجرامز أو حتى السلطات البريطانية في مصر وأوصانا بأن علينا قراءة هاتين الورقتين بتمعن واهتمام كبير خلال الأسبوع القادم وعلينا أيضاً أن نحتج بشدة لدى الوزارة التي يمكننا الوثوق بتعاونها إذا ما صنعت أي دسيسة". ص. ١٢.

الاعتداء.^{٣٣} الأمر الذي جعل المندوب السامي في مصر، اللورد اللنبي يستفسر من وزارة خارجية بلاده، حول إمكانية وجود "أهداف مصرية" من وراء تلك المقالة، التي لمحت إلى وجود شبهة، بمساهمة بريطانية في محاولة الاغتيال.^{٣٤} وحول استفسار اللورد اللنبي، عما إذا كان هناك تأثير مصري محتمل، في توجيه ذلك الاتهام، أجابه السيد ويلبرت: "لا أظن أننا قادرون على اكتشاف ذلك، وسوف نكون ممتنين لو تمكن موراي وغيره من موظفي الخارجية البريطانية من معرفة ذلك".^{٣٥}

ثانياً: بريطانيا وحادث الاغتيال

اغتيال السير لي إستيك وتداعياته على مستقبل السياسة البريطانية في مصر:-
لم تكن تداعيات محاولة اغتيال سعد زغلول قد غابت عن اهتمام الدوائر المعنية في الداخل والخارج، حتى وقع حادث اعتداء آخر في القاهرة في خريف عام ١٩٢٤ قتل فيه Sir Lee Stack السير لي إستيك، حاكم عام السودان

³³ Le Champion de l'Indépendance بتوقيع S.B. nome de plume وقد نشرت المقالة بعنوان "Le Journal" 13.7.1924 F0 PRO 371/10021 S.3. وقد ذكرت السفارة البريطانية في باريس أن ذلك التوقيع بالأحرف الأولى يعود إلى St. Brice زوج ابنة Hanotaux الرجل الكريه "loathsome fellow" قارن أيضاً: F0. PRO. 371/ 10021 S. 2. Eric Philipps, British Embassy in Paris, to Lancelot Oliphant, 20.7.1924.

³⁴ انظر أيضاً برقية اللنبي رقم ٢٣٧ إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٢٤/٧/١٧ ص. ٤. وفي نفس الوثيقة [ص. ٣٥] كتب اللنبي "I should be glad if it were possible to discover whether there was any Egyptian inspiration behind this article." قارن الرسائل المتبادلة بين Charles Mendel and A. Willert في وثائق الخارجية البريطانية ١٠٠٢١/٣٧١ ص. ٣٧-٣٩ بتاريخ ١٩٢٤/٧/٢٢ و ٢١.

³⁵ F0 371 10021 S.37 "In the meantime, Murray and other people here are very much interested to know what the inspiration of the article was; whether Egyptian or not. I do not suppose that it will be possible to find out but they will be very grateful if you can." موراي وآخرون يهتمون كثيراً في الوقت الحالي لمعرفة مصدر إحياء كتابة المقالة إن كان مصرياً أم لا ولا أظن أنهم سيعرفون وسيكونون شاكرين جداً إذا استطعت أنت معرفة ذلك".

البريطاني، وبعد وقوع ذلك الحادث ونتيجة له أيضاً؛ أصبح واضحاً أن هناك ضرورة لعقد مفاوضات بريطانية مصرية. وفيما يتعلق بأحداث الفترة السابقة واللاحقة للاغتيال، يحتفظ الأرشيف البريطاني بتقريرين شاملين، تم إعدادهما من قبل خبراء تابعين للسلطة البريطانية في مصر وصفا فيها مختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر، وبيناً الرؤى المستقبلية لما يجب أن تساهم به السياسة البريطانية في تلك المنطقة.

التقرير الأول أعده "E.A. Fisher" وضمنه مقترحات "موضوعية" للمفاوضات المقبلة مع مصر،³⁶ ودعماً وجهة نظره بمبررات أساسية مؤداها أن بريطانيا لم تحصل على أي مكاسب تستحق الذكر طوال فترة احتلالها لمصر، وعلى العكس من ذلك فإن كل شيء قد سار في صالح وادي النيل. "وخلال أربعين عاماً من الاحتلال رفعنا البلاد من تحت الأنقاض، إلى درجة رفيعة من التطور والازدهار، لم تعرفها مصر قط منذ ستة الآلاف عام مضت من تاريخها"، وعلى الرغم من تلك النتيجة، رأى فيشر أن بلاده قد فشلت في شراكتها السياسية مع مصر، على الرغم من كل المكاسب التي تحققت على الصعيد السياسي والاقتصادي، والتي استفاد منها المصريون أولاً ثم الأجانب في مصر ثانياً، فقد وجدت مقاومة شديدة للوجود والتدخل الإنجليزي، ولذلك سيكون من المعقول أن تتخلى الحكومة البريطانية عن الاستمرار في تحمل المسؤولية في مصر،³⁷ غير أن فيشر حذر في تقريره من أي انسحاب متسرع، فمن جهة يحق لبريطانيا الانسحاب،

³⁶ Vgl. FO PRO 10071 S.7-16. 24.9.1924. E.A. Fischer مرفق به تقرير آخر يتحدث عن القضية المصرية وعن سحب الفرق العسكرية البريطانية من مصر إلى سيناء FO. PRO 371/ 10071 S. 6.

³⁷ FO. PRO 371/ 10071 S.8-9:.

ومن جهة أخرى هي ملزمة في البقاء في مصر.^{٣٨} غير أنه لا ينبغي للحكومة البريطانية أن تبدو ضعيفة أمام الأقلية الوطنية الصغيرة، وعلى العكس من ذلك، يجب عليها أن تؤمن ما تحقق لمصر من حريات ورخاء، عن طريق بقاء قواتها وموظفيها هناك. في الوقت ذاته نصح فيشر الحكومة البريطانية، بعدم التقليل من شأن القوى المصرية الطامحة في الاستقلال الكامل، وركز على وجهة النظر القائلة بالانسحاب النهائي، من خلال سرد الشروط التي يمكن في ظلها أن يتحقق انسحاب الموظفين والقوات الإنجليزية من مصر، ومن تلك الشروط: أن على مصر عدم تبني أي مواقف عدائية ضد بريطانيا في المستقبل، وأن لا يتفوق أي نفوذ أجنبي في وادي النيل على النفوذ البريطاني.^{٣٩} ونوه فيشر إلى شرط أساسي قال إنه لا

³⁸ F0. PRO 371/ 10071 S.11. في صفحة ١٠ من ذلك التقرير برر كاتبه إمكانية الانسحاب والبقاء بهذا

الأسلوب "I feel that the country's prosperity and the people's freedom and happiness which Great Britain has brought with her in Egypt (a prosperity and freedom unequalled in Egyptian history) not only give England a right to remain; they were also impose upon her a duty towards thirteen millions fellaheen who for the first time in sixty centuries have become acquainted with fairness and justice. I ask would it be right to deliver them into the hands of a few thousands whose one aim is to prey on them." S.10f.

³⁹ في سياق تقريره السري كتب فيشر "أفترض بعقلانية أن حكومة جلالته [ملك بريطانيا] ستتنازل عن حكم مصر بسرور إذا حصلت على ضمانات مكتوبة بأن لا تتخذ مصر موقفاً عدائياً ضدها وأن لا يحل محلها أي قوى أجنبية في وادي النيل". ص. ٨. وفي ورقتين أخريين اشترط فيشر أن تقدم مصر الضمانات الثلاثة التالية لبريطانيا: (أ) - أن تكفل المعاهدة المكانة المرموقة لبريطانيا وتدافع عنها (ب) - حماية الاتصالات الإمبراطورية (ج) - ضمان عدم حصول أي قوى أجنبية على ما تحظى به بريطانيا من امتيازات حتى الآن، ولكي تسيطر على الأحداث في مصر،

فإن أنسب إمكانية لبريطانيا هي تلبية الطموحات القومية. ص. ١٢: "It may be reasonably assumed therefore that His Majesty's Government would gladly relinquish the task of governing Egypt if it had the absolute assurance that that country could not become unfriendly and that no foreign influence could supersede ours in the Nile Valley." S.8 "If such is the case, the treaty which is to define respective positions should secure for Great Britain: a) Effective means of protection of Imperial communications. b) The assurance that no other power can acquire the privileged position which she has hold up to now. c) The possibility for her to control events in Egypt at a reasonable cost in a manner compatible with nationalistic aspirations." S.12

يجوز إغفاله لكي تستقر المفاوضات المتعثرة، وأن الشرط هو: استمرار نفوذ القوة العسكرية البريطانية، لكن كاتب التقرير كان يرى أن "المعضلة الكبرى تكمن في الاحتلال العسكري، الذي يبدو أنه أصبح عائقاً، ويجعل الحكومة المصرية الصديقة تظهر فاشلة أمام المتطرفين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر حكومة جلاله ملك [بريطانيا] أن الاحتلال عامل أساسي يخولها تحمل المسؤولية تجاه القوى الأخرى".^{٤٠} وفي الأخير قدم فيشر مقترحاً يخرج طرفي المفاوضات من ذلك الموقف المحرج، بحيث يمكن للقوات البريطانية أن تنسحب من وادي النيل، إذا وُضع الجانب الشرقي من قناة السويس -شبه جزيرة سيناء- تحت تصرفها، وقال إن موقع سيناء سوف يضع القوات البريطانية في موقع جغرافي واستراتيجي ممتاز، يفصل بين مسلمي آسيا ومسلمي أفريقيا.^{٤١} وفي النهاية احتوى التقرير على إشارات ركزت على مسألة قناة السويس الكبيرة؛ وخاصة فيما يتعلق بالتحديثات التقنية بشكل أساسي.^{٤٢}

٢- تقييم الإنجليز للقوى السياسية في مصر:-

التقرير الثاني أعده ج. موراي J. Murray. قِيم من خلاله مختلف القوى السياسية في مصر، بعد حادث اغتيال السير لي إستيكي Sir Lee Stack. ومن غير المستبعد أن يكون التغير الحكومي في مصر سبباً في إعداد ذلك التقرير.

⁴⁰ FO. PRO 371/ 10071 S.12.

⁴¹ وجاء في التقرير أيضاً "اقترح على حكومة جلالتة أن توافق على الاقتراح المصري بسحب القوات العسكرية البريطانية من وادي النيل ونقلها إلى شرق قناة السويس بشرط أن تكون شبة جزيرة سيناء ضمن مراكز التاج وتحت تصرف بريطانيا العظمى". "I beg to suggest for the consideration of His Majesty's Government, that Egypt's proposal to evacuate all British troops from the Nile Valley and move them east of the Suez Canal might be agreed to, on condition that Sinai Peninsula be FO. made over to Great Britain as a Crown possession." FO. PRO 371/ 10071 S.13ff.

⁴² FO. PRO 371/ 10071 S. 15f.

فحينها عمت البلاد فوضى عارمة عقب اغتيال إستيك، مما أدى في النهاية إلى استقالة حكومة سعد زغلول، وإحلال حكومة زيوار باشا محل حكومة حزب الوفد المنتخبة. "وقبل أن نبحث في الاتجاهات، التي يمكن أن تحدث في إطارها تطورات سياسة، نجد أنه من المفيد أن نستعرض القوى التي يبدو نشاطاتها أكثر تأثيراً في تلك التطورات." ^{٤٣} بتلك المقدمة بين موراي الهدف من تقريره، الذي ضمنه تحليلاً دقيقاً للقوى السياسية الفاعلة والمنظمة، التي ينبغي للحكومة البريطانية أن تأخذها في الحسبان عند التفاوض حول الوضع الحالي والمستقبلي لمصر وقد جاء ترتيبها على النحو التالي:

أ- الملك فؤاد:-

في بداية تقييمه للقوى السياسية المصرية، وصف موراي الملك فؤاد بأنه ذكي وطموح، علاوة على إنه سياسي دساس ومراوغ وباطش لا يرحم، ولكن تنقصه الكفاية في فن إدارة الدولة، ^{٤٤} وما يضعف من مكانته على الصعيد السياسي الداخلي حقيقة أنه ليس من مواليد مصر، لذلك لا يحظى بتأييد الشعب المصري، الذي ينعته بلقب "interloper" "الدخيل"، ولكنه يحظى بدعم من الأزهر، حيث يوجد له فيه نفوذ كبير. وقال موراي: "إن هذا الأمر قد جعل الملك فؤاد في موضع قوة في البلاد، الأمر الذي جعل كل الحكومات المصرية تأخذه بعين الاعتبار." ^{٤٥}

^{٤٣} FO. PRO 371/ 10074 S.1. 10.12.1924. من محتوى تقرير جي. موراي المكون من خمس ورق بعنوان "الوضع السياسي في مصر.

^{٤٤} انظر. FO. PRO 371/ 10074 S.1. موراي وصف الملك بأنه ذكي وطموح وباطش وينقصه قدرة وكفاءة رجل الدولة "The King is Clever, ambitious, intriguing and unscrupulous but lacking any sense of proportion or the qualities of statesmanship."

^{٤٥} FO. PRO 371/ 10074 S.1. بمناسبة سفر الملك فؤاد إلى ألمانيا في صيف عام ١٩٢٩ كتبت الصحف الألمانية مقالات متعددة تناولت فيها سيرته الذاتية، ولكنها لم تتعرض للملك فؤاد بأية انتقادات تقيد أن نقص في =

ب- حزب الوفد:-

منذ تأسيسه وحتى كتابة ذلك التقرير كان حزب الوفد -الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء "السابق" سعد زغول- يعد التنظيم السياسي الأكثر شعبية في مصر، وفي تقريره ذكر موراي أن حصول الوفد في انتخابات عام ١٩٢٣ على الأغلبية المطلقة؛ كان نتيجة لمركزه القوي.^{٤٦} وذكر أنه توصل إلى تلك النتيجة لعدة عوامل منها: تأثيره الكبير على الصحافة المصرية، وبعض الصحف الصادرة باللغة الفرنسية. في الوقت ذاته كان حزب الوفد يتمتع بدعم كبير من الطلاب والحركة النسائية المصرية، وألمح موراي إلى أن "الوفد" الحقيقي الذي انبثق منه اسم حزب الوفد، قد حظي داخل حزب زغول بمركز أكثر قوة مما كانت عليه حكومة زغول.^{٤٧} وفي الواقع شكل الوفديون أقوى جماعة سياسية في البلاد، وبسبب سياسة الملك، حيل بينهم وبين تشكيل الحكومة وتولي أعمالها أكثر من مرة، وكان استغلال الملك للدستور يتسبب في عدم الاستقرار وتدهور الأوضاع الداخلية. لتلك الأسباب وغيرها اشتد الصراع السياسي في مصر بين الوفد وأحزاب المعارضة من جهة -وفي مقدمتها الحزب الوطني- وبين الملك والجماعات المؤيدة له من جهة ثانية، والانجليز بما لديهم من امتيازات من جهة ثالثة.

=فنون الحكم والسياسة وإدارة شئون الدولة وهو ما يتعارض مع جاء في تقرير موراي البريطاني. راجع الفصل الخاص بزيارة الملك فؤاد إلى ألمانيا. "Der Besuch König Fuads in Deutschland" في دراسة الباحث عن العلاقات الألمانية المصرية Mahmoud Kassim: Die Beziehungen Deutschland's zu Ägypt 1918B1936. Hamburg 2000.

^{٤٦} جاء في الصفحة الأولى من تقريره وصف موراي حزب الوفد بالتيار السياسي المنظم في مصر، والذي تمكن من الحصول على الأغلبية المطلقة في انتخابات العام السابق لمحاولة الاغتيال.

^{٤٧} FO. PRO 371/ 10074 S.1. نسب موراي المصطلح "Delegation" إلى الوفد الشعبي المصري الذي شارك عام ١٩١٩ في مؤتمر فرساي للسلام للمطالبة باستقلال مصر عن بريطانيا، وقد تطور ذلك اللفظ إلى حزب "الوفد". وحوله اجمع الباحثون المصريون واختلفوا على اسم صاحب الفكرة الأول.

ج- دور الطلاب:-

حول دور الطلاب كتب موراي في تقريره أنهم ينقسمون إلى مجموعتين كبيرتين؛ إحداهما طلاب الدراسات الدينية في جامعة الأزهر، والأخرى ينتسبون إلى مؤسسات تربوية دينية مشابهة، ومن ذلك المنيع جاء أغلب أنصار القوميين أو الوطنيين، وبشكل عام وصف موراي الطلاب المصريين بأنهم "من صنع الحكومة والمدارس الأهلية والجامعات"، وهو بذلك ربما يقصد في الأساس أنصار زغلول.⁴⁸

د- الحركة النسائية المصرية:-

عرف موراي في تقريره الحركة النسائية المصرية بهذا اللفظ التركي-الانجليزي "Harim Ladies" "حريم سيدات" وقال إن لتلك الحركة دور سياسي متزايد، متهماً الكثير من النساء الشابات بالانتماء إلى منظمات سياسية تتبنى أهداف متطرفة ومن بينها "منظمة أمهات المستقبل".⁴⁹ وكما ذكرنا سابقاً فقد كان حزب الوفد يتمتع بدعم كبير في أوساط الحركة النسائية. ويؤكد كاتب التقرير أنه كان للنساء المنظمات تأثير واسع على الطبقات العليا والمتوسطة، وكذلك على الطلاب صغار السن.⁵⁰

هـ- حزب الأحرار:-

في سياق حديثه عن التيارات السياسية المصرية، وصف موراي حزب

⁴⁸ تقرير موري. ص ٢

⁴⁹ في الصفحة الثانية من تقريره كتب موراي: "أغلب الشابات ينتمين إلى منظمات سياسية ذات توجهات راديكالية مثل منظمة أمهات المستقبل".

⁵⁰ منذ العام ١٩١٩ ظهرت في مصر حركة نسائية نشطة جداً تعاطفت مع أهداف الوفد، وبعد اعتقال زغلول باشا ونفيه إلى سيشل من قبل السلطات البريطانية في ديسمبر ١٩٢١ نظمت النساء مظاهرات أمام مقر المفوض السامي البريطاني ألنبي حتى تحققت مطالبهن بتحرير السياسي المصري المحبوب.

الأحرار الدستوريين بأنه "حزب معتدل"، من بين قياداته النافذة رجال دولة سابقين، يتقدمهم كبار ملاك الأرض. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير موري قد احتوى أيضاً على معلومات مهمة، بعضها سرية جداً، ومعرفتها يوحي بأن موراي كان واحداً من كبار المخابرات البريطانيين في مصر. فبالإضافة إلى ما سبق ذكره، أفشى موراي عن معلومات سرية متعلقة برجال الدولة المصرية، تفيد بأنهم كانوا سينظمون إلى حزب الأحرار لولا خشيتهم من أن يصفهم الوفديون "بالخيانة"؛ ولكن موراي لم يكتب بوضوح عن خلفيات تلك الحجة.⁵¹

و- الوطنيون المصريون:-

بعد عرضه الموجز لحزب الأحرار، تحدث موراي عن قوة المعارضة الوطنية المتشددة والمنادية بضرورة الانسحاب التام للإنجليز من مصر والسودان أولاً، ثم بعد ذلك يمكن قيام مفاوضات بين البلدين. ومن ذلك المنطلق تتضح أسباب الخلافات التي نشبت من بداية إعلان استقلال مصر، بين المؤيدين لقيام مفاوضات مع بريطانيا من جهة، والوطنيين الرافضين من جهة أخرى. وطبقاً لما جاء في تقرير موري، فقد كان الوطنيون متشددين في إيمانهم بفكرة قيام دولة إسلامية مستقلة، على خطى الزعيم الوطني المصري الأول مصطفى كامل. وفي برامجهم السياسية كانوا يتبنون مشروع الوحدة الإسلامية، وذلك هو نهج زعيمهم المعروف الشيخ عبد العزيز جادو بوجه خاص. وفي السياق ذاته ذكر موراي بعلاقات التعاون بين الوطنيين والخطوي السابق، مشيراً إلى إمكانية اعتبار ذلك الأمر سبباً جوهرياً كافياً للتباعد الكبير بينهم وبين الملك فؤاد المعين من قبل الإنجليز.⁵²

⁵¹ FO. PRO 371/ 10074 S.2. 10.12.1924.

⁵² FO. PRO 371/ 10074 S.2. "The Nationalists are by the way of being the faithful disciples of the first Egyptian nationalist leader, Mustafa Kamel, who gave so much trouble at the end of Lord Cromer's and during Sir Eldon Gorst's time in Egypt."

ز- مهام الحكومة الجديدة:-

أكمل موراي تقريره عن الوطنيين المصريين وبعدها تحدث عن الحالة السياسية في مصر وعن أهم واجبات الحكومة الجديدة برئاسة زيوار باشا والملك فؤاد فقال: "The preceding paragraphs indicate the formidable nature of the task which confronts Ziwer Pasha in his attempt to overthrow Zaghloulism, in other words the Wafd".

المقطع السابق يوضح طبيعة المهمة الصعبة لزيوار باشا الهادفة إلى القضاء على مبادئ زغلول "الزغلولية" وبكلمات أخرى الوفد.⁵³ وكذلك تحدث موراي عن دور الملك في ظل الأوضاع الجديدة. وبشكل مباشر طلب موراي من حكومته أن تضغط على الملك فؤاد: "الملك فؤاد يجب أن يعلم بوضوح أن عرشه سيكون في خطر إذا لم يدعم الحكومة الجديدة بشكل جدي". لكي يتوافق عمل حكومة زيوار باشا مع المصالح البريطانية. في الوقت ذاته طلب موراي من "الأحرار الدستوريين" أن يتحملوا مسئوليتهم السياسية.

وبناءً على ما سبق يبدو أن موراي كان يعتبر أن حزب الوفد مساهماً بشكل أو بآخر في مقتل السير "لي إستيك"، فقد ربط بوضوح بين مهمة القضاء على مبادئ زغلول "الزغلولية" وبين المطالبة بالقبض على "أفراد عصابة القتل".⁵⁴ كما لو أن موراي قد أدرك بنفسه صعوبة المهمة المذكورة، التي يصعب التغلب عليها، من خلال طرحه لهذا السؤال: "كيف يمكن حث الحكومة المصرية على القيام بمثل هذه المهمة How can an Egyptian Government be induced to

⁵³ FO. PRO 371/ 10074 S.3.

⁵⁴ FO. PRO 371/ 10074 S.3f "King Fuad will have to declare a state of siege".

"°undertake such a task"°

ثالثاً: ردود أفعال حادثة الاغتيال في ألمانيا. -

حيث إن الطالب المصري عبد الخالق الدبشاني قد جاء من مقر دراسته في برلين قبل فترة قصيرة من تنفيذ لعملية الاعتداء على زغلول، فقد توجهت الأنظار إلى ألمانيا وتم الربط بينه وبين المشتبه بهم من حوله؛ فالشيخ عبد العزيز جاويش الذي أودع السجن مؤقتاً في مصر، كانت تربطه علاقة جيدة بالفاعل وبخديوي مصر السابق عباس حلمي الثاني المنفى في أوروبا من بداية الحرب العالمية الأولى. وطبقاً لما ورد في الوثائق السرية الألمانية والبريطانية من معلومات متعلقة بتلك القضية وأدلة "تثبت" علاقة الجاني بالشيخ جاويش، وهي عبارة عن صور فوتوغرافية جماعية للاثنتين معاً. تلك الأدلة مبنية على مزاعم سلطات التحقيق المصرية، عند ذلك تضاعفت الشكوك في سرعة قيام السلطات المصرية، بتوجيه اتهامات عابرة إلى ألمانيا، وبالذات إلى وزارة الخارجية، بحجة أنها تدعم جماعات مقربة من الشيخ جاويش والخديوي عباس حلمي.

١- توجيه الاتهام إلى ألمانيا:-

الاتهامات المصرية ضد ألمانيا جاءت عن طريق محمد فكري باشا "سفير" مصر في باريس الذي أطلع زميله سفير ألمانيا في العاصمة الفرنسية السيد ريت Rieth بالاتهامات الموجهة ضد وزارة الخارجية الألمانية. قال الدبلوماسي المصري: إن كل من فراي هر فون ريشتهوفن وكورت بروفر Freiherr von Richthofen "und Curt Prüfer" - وهما من كبار موظفي إدارة الشرق الأوسط بوزارة

⁵⁵ FO. PRO 371/ 10074 S.4.

الخارجية الألمانية- قدما دعماً للخديوي عباس حلمي الثاني بصفة خاصة.^{٥٦} وفي رده على خطاب السفير الألماني في باريس، لم ينف ريشتهوفن وجود اتصالات بينه وبين عباس حلمي، إلا أنه قال إن تلك الاتصالات لم يكن لها طبيعة سياسية بتاتاً،^{٥٧} مضيفاً في رده "أنا أعتقد أن الملك شخصياً يقف وراء هذا الموضوع؛ لأنه يكره الخديوي ويريد استغلال حادثة الاعتداء على زغلول للإضرار بالخديوي."^{٥٨} بسرعة تمكنت وزارة الخارجية الألمانية من إضعاف الاتهامات المصرية ضدها،^{٥٩} وخاصة بعد أن اعترف كل من وزير الخارجية المصري ومبعوثه في باريس بأنهما "تلقيا أخباراً حول تصرفات ريشتهوفن وبروفر اتضح فيما بعد عدم صحتها"،^{٦٠} بعد ذلك تحولت فرضيات الجانب المصري نحو الخديوي السابق، بأنه شخصياً قد يكون من ساهم في إقحام الخارجية الألمانية في مكائده.^{٦١} وتلك هي أسهل الطرق لاتهام الآخرين، فالخديوي يعد الحلقة الضعيفة في السلسلة، بدلا من الألمان الذين نفوا تلك التهمة بسرعة، وطبقاً لما جاء في الوثائق؛ فإنه يصعب

⁵⁶ PAAA 77668 S.43f. 26.09.24 رسالة شخصية من السفير الألماني في باريس السيد ريت إلى فون ريشتهوفن بالخارجية الألمانية.

⁵⁷ PAAA 77668 S.45f. 01.10.24. رسالة من فون ريشتهوفن إلى السفير الألماني في باريس ريت تذكر "إنه إلى جانب المجاملات الشخصية المتعارف عليها، وبناءً على طلبه، تم صناعة يخت للخديوي في ترسانة البحرية الألمانية، وأن وزارة الخارجية الألمانية وفرت له طاقماً لذلك اليخت الذي كان في بداية الأمر يبحر رافعاً العلم الألماني، ولكن بعد أن تعامل الخديوي مع شعبه بحقارة لم تحرك من أجله إصبعا" انظر أيضاً الملاحظات المكتوبة بخط اليد في الوثيقة الألمانية في الحافظة رقم ٧٧٦٦٨ ص ٤٩ وما يليها بتاريخ ١٠/٤/١٩٢٤ رسالة من الخارجية الألمانية إلى سفيرها في روما توجهه فيها كيف يعترض على الاتهامات الموجهة إليها. وفي نفس الحافظة ٧٧٦٦٨ ص. ٥١ بتاريخ ١٠/٣/١٩٢٤ رسالة من سفارة ألمانيا في باريس تشرح ردها على الاتهامات المصرية.

⁵⁸ PAAA 77668 S.45f. 01.10.24.

⁵⁹ PAAA 77668 S.54. DKGK an AA. 28.10.24. انظر أيضاً الحافظة رقم ٧٧٦٦٨ ص ٤٧-٥١.

⁶⁰ PAAA 77668 S.51. u. S.54.

⁶¹ PAAA 77668 S.58. 12.11.1924. رسالة من السفارة الألمانية في روما إلى الخارجية في برلين.

التقليل من شأن التوضيحات المصرية، رغم أنها تبدو غير منطقية، لوجود علاقة قوية بين اتهام وزارة الخارجية الألمانية وفضيحة القنصل المصري في برلين، التي حدثت في بداية سير التحقيقات الخاصة بمحاولة اغتيال زغلول. فلا يستبعد أن يكون الاتهام المصري قد جاء رداً على الاستدعاء "الإجباري" للقنصل "إبراهيم علي" من برلين والذي تجاوز صلاحياته وقام بطريقة تعسفية بتفتيش منازل طلاب مصريين مشتبه بهم قبل أن يحصل على إذن من الحكومة الألمانية، فتطور ذلك التصرف "غير القانوني" إلى ما عرف "بفضيحة القنصل"، وخاصة بعد أن ضخمته الصحافة الألمانية أمام الرأي العام، حيث لم يبق أمام الدولتين حينها سوى حل واحد تمثل في سحب القنصل المصري إبراهيم علي من برلين، وفي وقت لاحق حاولت البعثة الدبلوماسية المصرية في برلين الثأر لنفسها ولكن على حساب الطلاب المصريين الأبرياء، وهو ما سيتم شرحه تحت عنوان ترحيل طه دينانه. فما هي إذاً فضيحة القنصل؟

٢- فضيحة القنصل إبراهيم علي Konsulaffäre

بعد حادث الاعتداء على زغلول بوقت قصير تبين أن الجاني عبد الخالق الدبشاني الذي كان يدرس في ألمانيا قد عاد إلى مصر قبل الاعتداء بوقت قصير. حينها اتخذ القنصل المصري في برلين سلسلة من الإجراءات، سنقوم بشرح ملابساتها في سياق هذه الدراسة. ففي صباح يوم ١٤/٧/١٩٢٤م قام القنصل إبراهيم علي بمعية سكرتيه الخاص عباس حسين بتفتيش بعض مساكن الطلاب المصريين المشتبه بهم في برلين،^{٦٢} وبعد الانتهاء من عملية التفتيش غير المرخص

⁶² PAAA 77760 S.31. 15.07.1924. وثيقة تتضمن شكوى مؤجرة المنزل السيدة يوهنسن بخصوص الاعتداء غير القانوني للقنصل المصري رفعتها إلى القسم السياسي بوزارة الخارجية الألمانية وليس بعيداً أن يكون ذلك تعاطفاً منها مع الطلاب المصريين الساكنين في منزلها مع الرغبة في تثبيت القانون.

لها استمر القنصل إبراهيم علي في تجاوز صلاحياته حين قام باعتقال اثنين من الطلاب المشتبه بهم، واقتادهم إلى إدارة شرطة برلين وطلب منها حبسهما.^{٦٣} وبكل تأكيد يمكن القول إن القنصل المصري قد تجاوز صلاحياته وتدخل في الشؤون السيادية للشرطة الألمانية. من جانبها تقدمت مؤجرة المنزل الألمانية السيدة "Johansen" بشكوى ذكرت فيها بأن: "الرسميين المصريين شرعا بتفتيش غرف المصريين -سلام ورشدي- الساكنين لدينا [لدى مالكة المنزل] دون أن يعرضا[علينا] تصريحاً من السلطات الألمانية يسمح لهما القيام بهذا العمل كما لم يطلبنا منا إذناً بذلك".^{٦٤}

السيد كارل فون شوبرت، رئيس القسم الثالث ثم وزيراً للخارجية الألمانية فيما بعد وجه رسالة إلى المفوضية الألمانية في مصر بخصوص الوضع القانوني الصعب لذلك الحادث، وذكر أن القنصل المصري كان قد طلب "شفويا تفتيش المنازل" المذكورة، ولكنه "ذهب شخصياً ودخل المنازل وقام بتفتيشها بنفسه".^{٦٥} وأشار فون شوبرت إلى ضخامة ذلك التصرف غير القانوني للقنصل قائلاً: "بهذا التدخل سيكون من الصعب تحقيق الطلب المصري [بالمساعدة في تعقب الطلاب المصريين المشتبه بهم في برلين]".^{٦٦} وبعد ذلك تحدث عن عواقب ذلك الفعل فقال:

⁶³ Die Vossische Zeitung من محتوى مقالة نشرتها صحيفة الفوز يشه تسايتونج PAAA 77760 S.34.18.07.1924.

Zeitung

⁶⁴ PAAA 77760 S.31.15.07.1924

⁶⁵ PAAA 77760 S.2.u. S.6f. 15.07.1924. برقية من الخارجية الألمانية إلى بعثتها في الإسكندرية وقد طرأ عليها تغيير بخط اليد. انظر الهامش التالي.

⁶⁶ PAAA 77760 S.2. ورد في الوثائق السرية أن الخارجية الألمانية كانت تريد النزول عند رغبة المصريين قدر المستطاع على الرغم من عدم قانونية تفتيش المنازل دون أمر قضائي وخاصة بعد المساعي الرسمية التي بعث بها مفوض ألمانيا في مصر "جوزيف مارتينز" يلتمس فيها من السلطات الألمانية المسئولة دعم خطوات القنصل =

"فيما لو شاع خبر هذا التدخل في أوساط الرأي العام فسنكون مجبرين على طلب سحب القنصل".^{٦٧} وبعث فون شوبرت بتعليمات للمفوض الألماني في القاهرة يطلب منه أن يبحث موضوع "تجاوزات القنصل" مع الحكومة المصرية.

٣- مساعدة قانونية ألمانية للمصريين:-

بحسب ما دونته الوثائق كانت وزارة الخارجية الألمانية ترغب في مساعدة السلطات المصرية أثناء التحقيقات؛ لكنها لم تكن مستعدة أن تلبي أي طلب مصري يؤدي إلى ترحيل الطلاب المشتبه بهم بعد اقتحام مساكنهم من قبل القنصل وذلك "لوقوع مخالفة سياسية كما هو واضح"،^{٦٨} وقبل ذلك كان قد أُنقذ على وجوب وضع جميع الأشخاص المشتبه بهم تحت المجهز، إضافة إلى مراقبة مراسلاتهم كحد أدنى، ومن غير المستبعد أن تكون الملحقة قد تقدمت فيما بعد بطلب رسمي يسمح لإبراهيم علي بالقيام بذلك التفتيش "غير القانوني"؟ ففي برقية بعثت بها وزارة الخارجية الألمانية إلى ممثلها في مصر تقول: "الرجاء إحاطة الحكومة المصرية علماً بأنه قد تم تفتيش المساكن حسب الطلب يوم أمس الموافق ١٦/٧/١٩٢٤، وبالتنسيق مع القنصل المصري في هامبورج، تم مراجعة المضبوطات، فتبين عدم وجود أي صلة بمحاولة الاغتيال".^{٦٩} وفي السياق ذاته تلقت السلطات الألمانية قائمة

=المصري "كل ما كان ذلك ممكناً". Vgl. PAAA 77760 S.8. 15.07.1924. برقية من الإسكندرية إلى الخارجية الألمانية.

⁶⁷ PAAA 77760 S.2. 15.7.1924. رسالة من فون شوبرت إلى المفوض الألماني في مصر ينصحه في بادئ الأمر "أن يلتفت انتباه الحكومة المصرية أنه لا يمكن قبول التمثيل القنصلي بشكل دائم، مع العلم أن تغيير القنصلية إلى مفوضية يستغرق وقتاً طويلاً".

⁶⁸ Vgl. PAAA 77760 S.2. 15.07.1924. عندما تسرب خبر "المساعدة القانونية" زادت الانتقادات الخاصة بفضيحة القنصل.

⁶⁹ Vgl. PAAA 77760 S.6. 17.07.1924. برقية من الخارجية الألمانية.

بأسماء مصريين مشتبّه بهم من القنصل المصري في هامبورغ، الذي أسند إليه أعمال تلك القضية، إضافة إلى عمله في هامبورج، لكي يخفف العبء عن زميله في برلين.^{٧٠} وفي رسالة وجهتها الخارجية الألمانية إلى إدارة شرطة برلين مرفقة بطلب مصري، يسمح لهم بتفتيش منازل جديدة، وأوضحت الرسالة أن من "مصلحة ألمانيا أن لا يستغل الأجانب المقيمون فيها حقوق الإقامة المكفولة لهم للتخطيط لمؤامرات سياسية، لذلك ستكون وزارة الخارجية ممتنة لكم، إذا أمكن تلبية الطلب المصري بالشكل المناسب".^{٧١} هذا وقد اعترف شوبرت بأن إدارته كانت قد اتخذت إجراءات ضد أشخاص مشتبّه بهم في برلين، دون تلقي أي طلب من الجانب المصري،^{٧٢} وقد عبر عن أسفه لذلك، ومراعاة للرأي العام، وعد بأنه لن يقوم مستقبلاً بأي خطوات أخرى، إلا بتقديم مسوغات اتهام محددة بحق الأشخاص المصريين الذين يُتهمون بالمساهمة في الإعداد لمحاولة الاغتيال. وأخيراً اتضحت النقطة القانونية الفاصلة "في حالة تلقي هكذا طلب [للمساعدة القانونية] سوف يتم التحقق من أن الأمر لا يتعلق بجريمة سياسية يمكن أن تحول دون القيام بالمساعدة القانونية، وبعد ذلك سنبحث ما إذا كان الفعل الذي يتطلب الملاحقة بشأنه في ألمانيا معاقب عليه أيضاً حسب القانون الجنائي الألماني"،^{٧٣} وفيما يتعلق بقيام السلطات الألمانية بمراقبة الأشخاص المشتبه بهم، ومراقبة رسائلهم، فإنها قد وافقت على ذلك الموضوع في وقت سابق.

⁷⁰ Vgl. PAAA 77760 S.3f. 15.07.1924. رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى إدارة الأمن في برلين قسم (أ.١)

⁷¹ Vgl. PAAA 77760 S2-3. u. S.7. برقية تضمنت ملاحظة شخصية بعث بها فون شوبرت إلى المفوضية الألمانية في مصر.

⁷² Vgl. PAAA 77760 S.12. 18.07.1924. برقية إلى الإسكندرية.

⁷³ Vgl. PAAA 77760 S.12

٤- قضية التفتيش أمام الرأي العام:-

في الوقت الذي كانت فيه الأوساط السياسية والدبلوماسية منهمكة في البحث عن تفاصيل تلك الواقعة، وتداول الأفكار والبحث عن الحلول المناسبة لوقف تداعياتها، خرجت تلك القضية عن السيطرة وذاع خبرها. "في هذه الأثناء أصبح فعل القنصل يوم أمس الأول معروفاً لدى الرأي العام، وطالبت الصحافة المسائية من حكومة الرايخ أن تحتج لدى الحكومة المصرية بسبب انتهاك القانون الدولي، كما طالبت بطرد القنصل المصري الذي تصرف بتوجيه من حكومته،"^{٧٤} وفي العديد من مقالاتها انتقدت الصحافة الألمانية بشدة التصرف غير القانوني للقنصل المصري؛ ففي مقالة نشرتها صحيفة الحزب الديمقراطي الاجتماعي "Vorwärts" فورفيرتر "إلى الأمام" أشارت فيها إلى أن ما قام به القنصل يعد "انتهاكاً للقانون الدولي" وأضافت: "وعلينا الآن أن نتوقع من القنصل المصري أن ينقل لنا توضيحاً من حكومته عن الفرق بين الرايخ الألماني ومقاطعة سودانية مصرية."^{٧٥} وأما صحيفة ألمانيا Die Deutsche Zeitung فقد وصفت تصرف القنصل إبراهيم علي بالقول أنها: "حادثة لا تكاد تصدق"، وخلصت إلى القول بأنه لا يجب السماح للممثلة المصرية أن تبيح لنفسها التدخل في الشؤون الداخلية الألمانية، كما لا ينبغي لألمانيا أن تقحم نفسها في "الشئون السياسية الداخلية لمصر". وبهذه الإشارة وضعت

⁷⁴ PAAA 77760 S.9. بعض فقرات البرقية معلّم عليها بخط اليد.

⁷⁵ PAAA 77760 S.27. "Der Tag" 17.7.1924. u. PAAA 77760 S.28. "Vorwärts" 17.07.1924.

u. PAAA 77760 S.23. Die "Rote Fahne" 18.7.1924.

إلى "ارتباط السياسة المصرية بإنجلترا وقالت أنها تقوم بملاحقة المصريين المقيمين في برلين الذين يثبون دعاية نشطة ضد الإمبريالية البريطانية وعمالها المصريين وهذه ليست بالظاهرة الجديدة ولكن الجديد هو أن أحداً لا يسمع أو يستجيب لما يقوم به هنا اليوم عملاء ماكdonald من عبث وفساد وكأنهم في مستمرة بريطانية، وبوجه عام فإن استخدام لفظ "عملاء ماكdonald" من قبل صحيفة الراية الحمراء يفهم منه تبعية مصر السياسية لإنجلترا التي كان رئيس وزرائها ماكdonald.

الصحيفة تساؤلاً حول المكانة الدولية لألمانيا في ذلك الحين، وقالت إن ما تتجراً عليه "بعض الدوائر الأجنبية" التي جعلت من ألمانيا مستعمرة "لعصبة الأمم" الشهيرة لا يعقل.^{٧٦} أما صحيفة "الرأية الحمراء" الشيوعية فقد لمحت إلى موضوع المكانة الدولية لألمانيا من خلال الإشارة إلى تبعية السياسة المصرية لإنجلترا بالقول "يتم تتبع المصريين المقيمين في برلين -الذين يبنون دعاية نشطة ضد الامبريالية البريطانية وعمالها من المصريين- كما لو كان هذا النشاط الدعائي ظاهرة جديدة، بينما لا أحد يسمع أو يستجيب لما يقوم به اليوم عملاء ماكدونالد من عبث وفساد هنا، وكأنهم في مستعمرة بريطانية." وفي كل المقالات كانت حكومة الرايخ الألماني مطالبة بالاعتراض والرد بشدة على التصرف غير القانوني للقنصل المصري، أما "رابطة المناضلين الأسويين" فقد وجهت خطاباً استفسارياً مباشراً إلى وزارة الخارجية الألمانية حول القضية، وتضمن الخطاب الكلام عن "اقتحام القنصل المصري لسكن عائلة برلينية"،^{٧٧} كما تحدث عن "أجانب قلقين جداً" من احتمال ترحيلهم.^{٧٨}

بطبيعة الحال ومنطقياً تطلب الأمر نقل حديث تلك الواقعة إلى قبة البرلمان الألماني، فحينها وجه الدكتور روزن برج، رئيس كتلة الحزب الشيوعي في البرلمان الألماني استجابة للحكومة حول تلك الواقعة،^{٧٩} وقد اختتم استجوابه

⁷⁶ Vgl. PAAA 77760 S.20f. Die Deutsche Zeitung 17. u. 18.07.1924.

⁷⁷ Vgl. PAAA 77668 S.33. 20.7.1924. u. PAAA 77668 S.37f. المنشورة في الدار الألمانية للكتاب الشرقي تم ارسالها إلى الخارجية الألمانية التي ردت عليها بتاريخ ١٩٢٤/٧/٢٥.

⁷⁸ Vgl. PAAA 77668 S.33. حينها لم يكن مقدمي البلاغات قد عرفوا أنه سيتم ترحيل طالب مصري بعد عام تماماً تحت مبرر انه أجنبي مزعج "lästigen Ausländer". راجع التفاصيل في موضوع "طه ديناته".

⁷⁹ Vgl. PAAA 77760 S.7-72. 28.7.1924. u. PAAA 77760 29.7.1924. البرلمان الألماني من كتلة الحزب الشيوعي KPD Fraktion انظر أيضا خطاب رئيس مجلس النواب في نفس التاريخ ونفس المحتوى.

بالسؤال التالي: "ما الذي ستفعله الحكومة مستقبلاً لمنع مثل هذه التهجمات، التي قد يقوم بها الوكلاء المباشرون وغير المباشرين لحكومة التاج البريطانية؟"⁸⁰ وجاء الرد على الاستجواب من خلال سرد مقتضب لسير مجريات القضية حتى ذلك الحين، وتطرق الرد إلى تعدي القنصل "على اختصاصات الشرطة"، وبعد أن تم سحب القنصل عبرت وزارة الخارجية الألمانية أن "المسألة قد أصبحت منتهية".⁸¹

٥- ردود أفعال المعارضة المصرية في برلين:-

طبيعي أن تظهر احتجاجات في أوساط المصريين المقيمين في ألمانيا، وبصفته رئيس الجالية الطلابية المصرية في برلين برز بصورة خاصة المعارض المصري المخضرم الدكتور "منصور رفعت" الذي يعود سجله النضالي من أجل مصر إلى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى، فعند وقوع ذلك الحادث كان في برلين، حيث بعث برسائل إلى وزير الخارجية الألماني وإلى البرلمان الألماني وإلى إدارة شرطة برلين، وكذلك إلى رئيس الدولة الألمانية فريدريش إيبيرت، وفي رسائله اتهم "رفعت" القنصل المصري بأنه تلقى توجيهات من حكومته بالقيام بصورة عاجلة بتفتيش منازل أشخاص مشتبه بهم.⁸² وطالب رفعت الحكومة الألمانية باتخاذ تدابير صارمة إزاء تصرفات القنصل، ولم يغفل توجيه اللوم إلى الشرطة الألمانية وإلى جهات أخرى قال إنها "بدلاً من أن تقوم بحماية الطلاب

⁸⁰ Vgl. PAAA 77760 S.71.

⁸¹ Vgl. PAAA 77760 S.73. الرد على الاستفسار رقم ٤٨ بدون تاريخ.

⁸² Vgl. PAAA 77760 S.33. 17.07.1924. برقية مطابقة لبرقية بعث بها منصور رفعت إلى رئيس البرلمان الألماني وإلى وزير الخارجية أيضاً. وفي ١٩٢٤/٧/٢١ نشرت صحيفة الصليب "Kreuz-Zeitung" احتجاجات لكل من "لجنة الدفاع الوطني المصري" برئاسة أحمد الدرديري و"التجمع الوطني الراديكالي المصري" بقيادة منصور رفعت و"الحزب الوطني المصري" درت فيها على المقالات الصادرة عن "الرابطة المصرية" التي تدعي أنها تدافع باسم الجالية المصرية في برلين عن تصرفات القنصل. قارن Vgl. PAAA 77760 S.39. 17.07.1924.

المصريين -الذين يعيشون في ضيافة ألمانيا- قامت باتخاذ إجراءات ضدهم؛ حيث تم تفتيش سكن اثنين من الطلاب الشباب ومصادرة ممتلكاتهم وأخذهم بالقوة إلى إدارة الشرطة وحبسهم هناك.^{٨٣} وفي صحيفة برلين نشرت مقالة تضمنت نفس المحتوى؛ ولكن "صحيفة بورصة برلين" ردت في مقالاتها على الانتقادات الموجهة لشرطة برلين، واعتبرت أن ما قامت به الشرطة يعد عملاً سليماً، بل إن من واجب الحكومة ومؤسساتها أن تسعى إلى عدم السماح "للمجرمين السياسيين" أن يجولوا في ألمانيا دون عقاب.^{٨٤}

من المؤكد أن المقالات الكثيرة -التي نشرت في تلك الأيام من صيف عام ١٩٢٤- قد قدمت لنا نظرة حول المصالح والأهداف المختلفة جداً للمنظمات والجمعيات المصرية في برلين، وتبين أن جماعات المعارضة كانت هي المسيطرة حينئذٍ، على الرغم من التمايز الواضح داخل تلك الجماعات، ويعتبر تجمع أو "حزب الوطنيين المصريين" بقيادة منصور رفعت، أهم الجماعات المعارضة، يليه "جمعية الدفاع الوطني المصري" بقيادة "أحمد الدرديري". وكلا الجماعتين لا تعارضان الملك فؤاد فقط؛ بل أيضاً حزب الوفد برئاسة "زغلول باشا"، أما المشتبه بهم -من الذين تم اعتقالهم في برلين وكذلك المعارضين الذين وضعوا تحت

⁸³ PAAA 77760 S.33 vom 17.7.1924. Vgl. u.a. PAAA 77760 S.26. 17.7.1924 u. PAAA 77760 S.24. 17.7.1924 رسالة قصيرة منقول من البرقية السابقة بالإضافة إلى رسالة أخرى حملت نفس

المضمون نشرت في صحيفة اليوم "Der Tag" وبورصة برلين "Berliner Börsenblatt".
⁸⁴ Vgl. PAAA 77760 S.24. "Berliner Börsenblatt" 17.7.1924. u. "Der Tag" 18.7.1924, in PAAA 77760 S.25. في هذه المقالة طرح دافع محاولة الاغتيال بأن زغلولاً وطني وقع ضحية لمحاولة اغتيال وطنية "لأنه أراد السلام مع إنجلترا. وفي مقالة نشرتها صحيفة اليوم قيمت فيها جهود أمن برلين: "لقد فشل أمن برلين تماماً في تعامله مع آل محمد وقد ارتكب القسم (١. أ) أخطاء سياسية أكثر من اللازم. وربما كان للتحقيق أهمية قيمة لو أنه سلط الضوء على القوانين المقدمة من قسم الشرطة السياسية وقسم الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية وخاصة قضية "طسه ديناته" التي سنتناولها لاحقاً.

المراقبة- فأغلبهم من أنصار زغلول، والكثير منهم أعضاء في جمعيات مدعومة من القنصلية المصرية مثل "الاتحاد المصري والجالية المصرية".

٦- استدعاء القنصل المصري من برلين:-

الأزمة الدبلوماسية بين برلين والقاهرة، والتي دفع ثمنها القنصل المصري إبراهيم علي، استعر نارها بمجرد أن شاع خبر يفيد أن ذلك القنصل قد تجاوز صلاحيته بتوجيه من جهات رسمية مسئولة عليه، وقد استند ذلك الخبر إلى مضمون برقية كان قد تلقاها القنصل المذكور من روما قبل تفتيش المساكن المثير للجدل مباشرة^{٨٥} تقول: "Si possible operez perquisition à son domicile." "قم بتفتيش المنازل إن أمكن."^{٨٦} وحينها كان ممثل مصر في روما هو الرئيس الدبلوماسي للقنصل في برلين وبشكل غير مباشر أصبح وزير خارجية مصر في موضع شك، بأنه المسئول عن زلة القنصل، وحينها أوضح وزير الخارجية المصري للسفير الألماني في القاهرة أن الخطوات التي قام بها سفير مصر في روما جاءت بناءً على طلب من القنصل في برلين، وليس بتوجيه منه من القاهرة،^{٨٧} وفي الأخير اقتنعت الخارجية الألمانية بذلك التوضيح^{٨٨} الذي برأ الخارجية المصرية من تجاوزات قنصلها في برلين -على الأقل نظرياً- ولكن تداعيات تلك المشكلة أنهكت القنصل الملقى على عاتقه بمسئولية ما حدث، لذلك قررت الخارجية المصرية تخفيف الضغط على القنصل من خلال تعليمات بعثت

⁸⁵ Vgl. PAAA 77760 S.5. Telegramms ohne Datum [13. o.14.7.1924 ?]

⁸⁶ PAAA 77760 S.5.

⁸⁷ Vgl. PAAA 77760 S.69. 25.7.1924. u. PAAA 77760 S.38. 22.7.1924. برقية تحتوي على اتهام

موجه لوزارة الخارجية الألمانية مرفق بها جواب الخارجية الألمانية إلى مفوضها في القاهرة.

⁸⁸ PAAA 77760 S.10. 17.7.1924..

بها إلى القنصل المصري في هامبورغ، والدكتور الجندي، سكرتير المفوضية المصرية في باريس، وطلبت منهما الانتقال إلى برلين لدعم القنصلية المصرية هناك.^{٨٩}

بيد أن الإجراءات الوقائية الرامية إلى وقف انتشار تفاصيل ما حدث في برلين، وقبل ذلك وقف المضاعفات الخطيرة والسريعة التي أفرزتها أم المشاكل المتمثلة في محاولة اغتيال زغلول -التي اتخذتها الدوائر الألمانية المصرية ذريعة- لم تجد نفعاً ولم تؤد إلى النتائج التي كان يرجى منها؛ فقد تحدثت وزارة الخارجية الألمانية مع وزارة الخارجية المصرية عن زيادة كبيرة في وقع الضغوط القادمة من أوساط الرأي العام -والناجمة عن فضيحة القنصل- مما يوحي أن الخارجية الألمانية ماضية في طريقها المؤدي إلى طلب سحب القنصل، وحينها كانت الحكومة المصرية جاهزة، بعد أن بان لها أن طلب سحب القنصل "إبراهيم علي" وشيك جداً قامت بمنحه إجازة وكلفت دبلوماسي آخر من كوادر المفوضية المصرية في روما للقيام بأعماله،^{٩٠} ونتيجة لذلك اعتبرت الخارجية الألمانية أن تلك المسألة المحرجة تعتبر في حكم المنتهية.^{٩١} ولكن هل تكتفي الخارجية المصرية بتلك النتيجة؟ وتتهي مضايقتها للمصريين المعارضين لها في الخارج؟ أم أنها ستحاول الانتقام منهم؟ وما نوع الانتقام المنتظر؟

⁸⁹ PAAA 77760 S.3. 15.7.1924. "رسالة من الخارجية الألمانية إلى رئاسة أمن برلين عن وصول القنصل المصري من هامبورج إلى برلين، ومن باريس أبلغ السفير الألماني خارجية بلاده عن حضور الدبلوماسي المصري الجندي". PAAA 77760 S.39. 19.07.1924. u. PAAA 77760 S.64.

⁹⁰ PAAA 77760 S.65.

⁹¹ PAAA 77760 S.55. 23.07.1924. برقية الخارجية الألمانية إلى مفوضها في الإسكندرية. PAAA 77668 S.33-35. لا يوجد تاريخ أو بيانات عن المرسل والمستقبل وتتضمن الوثائق خلاصة مختصرة "لفضيحة"، ربما أن تلك الملاحظات عبارة عن نسخة من رد السفارة على مجلة المناضلين الآسيويين.

رابعاً: محاولة الحكومة المصرية معاقبة طلابها في ألمانيا عام ١٩٢٥ ونتائجها:-

مما سبق يتضح أن الإجراءات السريعة التي أعقبت محاولة اغتيال سعد زغلول في صيف ١٩٢٤ وردود أفعالها غير المتأنيّة وغير المحسوبة قد تسببت حينها بحدوث ما عُرف بـ "فضيحة القنصل إبراهيم علي" الذي دفع ثمنها بمفرده، بحق وبغير حق. والتي كانت السبب في توتر العلاقات السياسية بين مصر وألمانيا إلى درجة أنها أصبحت مسألة لها ثقلها، وأن النقاشات حولها احتاجت إلى توضيحات أكثر من أي حادثة أخرى، ففي صيف العام المذكور -١٩٢٤- وجدت وزارة الخارجية المصرية نفسها مجبرة على سحب قنصلها من ألمانيا بعد أن بذل طرفا المشكلة جهوداً حثيثة لتحاشي حدوث ذلك الأمر، وفي النهاية أصبحت تلك الجهود بلا جدوى. وبعد عام تقريباً من محاولة الاغتيال -أي في صيف عام ١٩٢٥- كانت المفاوضات الناجحة الخاصة بالتوقيع على اتفاقية جديدة تنظم الحقوق القنصلية بين مصر وألمانيا قد أوشكت أن تصل إلى نهايتها، فقد كانت الحكومة الألمانية تولى تلك الاتفاقية أهمية كبيرة؛ كونها ستعيد حقوق حاملي الجنسية الألمانية المقيمين في مصر التي سحبت عنهم بسبب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وفي نهاية يونيو ١٩٢٥ وقعت الحكومتان على تلك الاتفاقية.^{٩٢} بعد ذلك بشهرين فقط بدأت مصر تطلب من ألمانيا ترحيل الطالب المصري "طه دينانه"، حينها توجب على الألمان أن ينظروا إلى تلك القضية في إطار الاتفاق المشار إليه. وجاء طلب الترحيل بناءً على رغبة عبرت عنها وزارة الخارجية المصرية ومفوضيتها في برلين، مما يدل على أن طلب ترحيل الطالب

^{٩٢} لم يتفق سوى التصديق على تلك الاتفاقية من قبل البرلمان المصري.

المذكور كان الغرض منه رد اعتبار وتعويض الحكومة المصرية وإبعاد الحرج عنها وإعادتها ما خسرت من ماء وجهها بسبب سحب القنصل من ناحية، مقابل توقيعها ومصادقتها على اتفاقية الحقوق القنصلية المشار إليها من ناحية أخرى، ومن ناحية ثالثة قد يكون الباعث على الترحيل ناتجاً عن التطورات السياسية الداخلية في مصر، المتمثلة في محاربة مبادئ زغلول "الزغلولية" والتي عدتها التقارير الإنجليزية حول القوى السياسية المصرية الواجب الأهم للحكومة الجديدة بعد استقالة زغلول في شتاء ١٩٢٤.^{٩٣}

١- المفوضية المصرية في برلين تطلب ترحيل الطالب طه دينانه:-

البداية الرئيسية لهذه القضية بوجه عام، تمثلت في خطاب بعثت به المفوضية المصرية في برلين، بتاريخ ٨/٨/١٩٢٥، اشتملت فيه من نشاطات ذات أهداف "سياسية هدامة" تقوم بها "Ägyptisches Komitee für Wissenschaft in Berlin" جمعية العلوم المصرية في برلين.^{٩٤} وطبقاً لما جاء في ذلك الخطاب، فإن تلك الجمعية تعتبر أن واجبها إثارة الفتنة ونشر الأفكار المعارضة، في أوساط الطلاب المصريين في برلين، والتحريض بشكل واضح ضد الحكومة المصرية. وخلصت الرسالة إلى القول بأن الطالب المدعو طه دينانه، يعد الأب الروحي لتلك الجمعية، وأن "إقامته في ألمانيا قد تضر بمصالح الحكومة المصرية". وفي الختام طُلب صراحة من الخارجية الألمانية، أن تقوم بإجراءات ترحيل طه دينانه من

^{٩٣} بما أن السبب الرئيسي للترحيل ذو طابع سياسي داخلي، وأن الوثائق قد ذكرته دوماً مقروناً بشخص سكرتير المفوضية المصرية في برلين "عمر سري باي"؛ فإن ما تم اتخاذه من إجراءات ضد طه دينانه لا يمكن النظر إليه سوى أنه عمل انتقامي شخصي تولى تنفيذه عمر سري باي.

^{٩٤} Vgl. PAAA 77669 S.2. 8.8.1925. الوثيقة الأصلية لمذكرة البعثة المصرية في برلين صادرة عن "الجمعية المصرية للعلوم".

ألمانيا.^{٩٥} ومن جانبها بعثت وزارة الخارجية الألمانية ب خطاب سري تضمن الطلب المصري إلى وزارة الداخلية في ولاية بروسيا المختصة بذلك، وبشكل عام تحدث خطاب الخارجية الألمانية عن "نشاطات سياسية غير شرعية، لدوائر محلية شرقية" قال إنها "قد تضر بالمصالح السياسية الخارجية للرايخ [الدولة] الألماني".^{٩٦} وبأسلوب واضح ربطها بمحاولة اغتيال زغول باشا في العام السابق، واعتبر عدد من الطلاب المقيمين في برلين حينها مشاركين في المؤامرة ضد الحكومة المصرية. بناءً على ذلك الشرح الواضح والمرتب استتجت وزارة الخارجية أن الطلاب المصريين سوف يتركون برلين بشكل متزايد، لأنها تحولت إلى مركز للتحريض الثوري في مصر، ومن ثم فإن الحكومة المصرية سوف تتوقف عن إيفاد طلابها في منح دراسية إلى برلين.^{٩٧} وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا كانت في تلك الفترة لا تزال تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة للتعويضات المالية الكبيرة، التي فرضت عليها من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. وفي الأخير طلبت وزارة الخارجية الألمانية من وزارة الداخلية البروسية ترحيل طه دينانه،^{٩٨} الذي نسب إليه بشكل مباشر أنه مستمر في "توجيه أشخاص شرقيين مقيمين في ألمانيا، للقيام بأعمال ضارة انطلاقاً من هنا." والحقيقة أن المفوضية المصرية هي من أوعز بترحيل طه دينانه؛ لكن الخارجية الألمانية حاولت في خطابها أن تضيف انطباعاً يبدو منه كما لو أنها من قام بتلك الخطوة بوازع ذاتي.

يبدو أن التظلمات والشكاوى والاحتجاجات على قرار ترحيل الطالب

^{٩٥} Vgl. PAAA 77669 S.2.

^{٩٦} Vgl. PAAA 77669 S.3. 21.8.1925. Vgl. PAAA 77669 S.8f. 4.9.1925. رسالة مفصلة من الخارجية الألمانية إلى وزارة الداخلية البروسية.

^{٩٧} Vgl. PAAA 77669 S.3

^{٩٨} Vgl. PAAA 77669 S.4

المصري طه دينانه لم تجد نفعاً، فقد وجه وزير داخلية ولاية بروسيا "سيفرنج" بتنفيذ الأمر بشكل نهائي في ١٨/٩/١٩٢٥.^{٩٩} وفي رسالته تحدث سيفرنج بشكل مفصل عن مبررات الترحيل وأشار إلى "الطلب العاجل" -الذي تسلمه من وزارة الخارجية الألمانية- الخاص بتلك القضية، وقال أن تبنيه لذلك الموقف نابع من قناعته بأن استمرار إقامة طه دينانه سوف يضر بسياسة ألمانيا ومصالحها الخارجية،^{١٠٠} علاوة على ذلك وجه سيفرنج برفض قبول جميع الرسائل والشكاوى والاحتجاجات، وإعادتها إلى مرسلها، وبحسب المصادر غادر طه دينانه برلين في الحال متجهاً إلى مدينة لايبزج، ومن هناك بعث مرة أخرى برسالة احتجاج إلى وزير الخارجية الألماني يطلب منه إعادة النظر في قضيته.^{١٠١} وحاول إقناع السلطات الألمانية أن تعيد فحص أوراقه بعناية آملاً منهم في إلغاء قرار الترحيل دون أن يرحمه احد.^{١٠٢}

٢- ردود الأفعال على قرار الترحيل:-

تحدثت الوثائق السياسية التي تناولت هذا الموضوع عن قيام الكثير من الاحتجاجات الرافضة لقرار الترحيل، وأن بدايتها قد جاءت من جمعية العلوم المصرية في برلين. حينها بعث نائب رئيس تلك الجمعية -التي ينتمي إليها طه دينانه- برسالة إلى وزير خارجية الرايخ الألماني "جوستاف اشتريزمان".^{١٠٣} عبر

⁹⁹ Vgl. PAAA 77669 S.26. 16.09.1925 خطاب إلى وزارة الخارجية ورئيس شرطة برلين.

¹⁰⁰ Vgl. PAAA 77669 S.26.

¹⁰¹ Vgl. PAAA 77669 S.48ff. 21.9.1925. في هذه الوثيقة يظهر عنوان سكن طه دينانه في مدينة لايبزج مما يدل على رحيله من برلين.

¹⁰² Vgl. PAAA 77669 S.50. 21.9.1925.

¹⁰³ Vgl. PAAA 77669 S.5. 27.8.1925. رسالة من احمد علي "المصري" [الدريديري]. انظر خطاب وزير داخلية بروسيا إلى القنصل Konsul Kalisch في الخارجية الألمانية في PAAA 77669 S.6. 17.9.1925 وبرقية "الاتحاد المصري" إلى وزير الخارجية الألماني في PAAA 77669 S.39 19.9.1925

فيها عن وجهة نظره حول الدوافع الحقيقية التي تقف وراء قرار الترحيل الوشيك وقال: "من شهر واحد وسكرتير مفوضيتنا يعمل جاهداً - لأسباب شخصية وحزبية وسياسية بحتة - على تفكيك هذه الجمعية، ولا يخل عن وصف أعضائها بأن لديهم نزعات ثورية وشيوعية يتدارسونها في لقاءاتهم السرية، رغم أنه لا يمتلك أي دليل على ذلك؛ وأنه قد اختلقها من العدم، وليس لها أي أساس من الصحة".¹⁰⁴ الاتهامات بالانتقام الشخصي المرتبطة بالإستراتيجية الحزبية والسياسية لسكرتير المفوضية عمر علي سري باي برزت هنا للمرة الأولى، ثم تكررت فيما بعد كثيراً.

٣- موقف المستشرق الألماني البروفسور كامبف ماير من قرار الترحيل:-

الأرشيف السياسي للخارجية الألمانية يحتوي على مجموعة كبيرة من الوثائق السرية والمهمة -التي تثبت أن المستشرق الألماني المعروف "جورج كامبف ماير" قد بذل جهوداً جبارة احتج من خلالها على قرار ترحيل الطالب المصري طه دينانه، وانتقد بشدة ضعف الأداء وقلة الكفاءة لدى موظفي إدارة الشرق الأوسط بالخارجية الألمانية وأيضاً القنصل المصري في برلين واستفاد من صداقته مع كبار المسؤولين في الدوائر الأمنية في ولاية بروسيا، وفوق ذلك كله بعث برسائل إلى المؤسسات الدينية في مصر يعرض عليها التعاون العلمي، وحول مساعيه الرامية إلى وقف ترحيل دينانه بعث البروفسور كامبف ماير برسالة إلى القسم السياسي لشرطة برلين أوضح فيها الخلفيات السياسية للقضية برمتها.¹⁰⁵ وقال عن سكرتير المفوضية المصرية في برلين "عمر سري باي" أنه كان من

¹⁰⁴ PAAA 77669 S.5. 27.8.1925.

¹⁰⁵ PAAA 77669 S.12. 27.8.1925. رسالة من البروفسور جورج كامبف ماير إلى بوشل مدير الشرطة

السياسية في برلين. في بعض الوثائق ورد الاسم الأول للقنصل المصري مرة باسم [عثمان ومرات كثيرة باسم عمر] والصحيح هو "عمر سري باي".

الأشخاص المقربين لسعد زغلول، زعيم حزب الوفد، ورئيس وزراء مصر السابق، وبعد سقوط زغلول تحول سري إلى موالٍ للملكية وأصبح يعتبر "أنه أمام مهمة خاصة وهي محاربة أنصار زغلول".¹⁰⁶ ودافع كامبف ماير عن أعضاء الجمعية المصرية للعلوم بالقول إنهم لم "يتحولوا" إلى المعسكر الآخر، بل ظلوا تابعين لزغلول، وهذا بالضبط ما أغضب سكرتير المفوضية وأخذهم عليه، عندها قرر التتكيل ب "طه دينانه" حتى يكون عبرة للآخرين.¹⁰⁷ وهذا يذكرنا في الواقع بما جاء في التقارير البريطانية عن الوضع السياسي الداخلي في مصر بعد انتقال رئاسة الحكومة من زغلول إلى "زيوار باشا" وكأن الحكومة الجديدة أصبحت أمام مهمة عاجلة تتمثل في إضعاف قوة حزب الوفد. ومن هنا يتضح أن لدى عمر سري باى دوافع شخصية تحدث عنها كثيرون في خطابات الاحتجاج، والتي لا يمكن فهمها بأي حال من الأحوال من دون معرفة تلك المعطيات السياسية. وبدلاً من أن يهتم برعاية طلاب بلاده تفرغ عمر سري لمطاردتهم والانتقام منهم، ولا تزال بعض البعثات العربية تمارس مثل هذه الأساليب وأكثر.

٤- ردود الأفعال في مصر على قرار الترحيل:-

خرجت قضية طه دينانه على الحدود الألمانية وأثارت تداعياتها اهتمام الرأي العام في مصر أيضاً؛ ففي البداية نشرت صحيفة الأهرام برقية احتجاج بعث بها "النادي المصري" في برلين، وحمل فيها المفوضية المصرية مسؤولية

¹⁰⁶ PAAA 77669 S.13. 27.8.1925.

¹⁰⁷ PAAA 77669 S.10f. 29.8.1925. كان لرئيس شرطة برلين نفس الرأي في هذا الموضوع؛ ففي تقريره إلى وزير الداخلية البروسي "سيفرنج" وصف طلب سكرتير المفوضية المصرية بأن له دوافع سياسية انتقامية "Racheakt".

الترحيل.^{١٠٨} وبعد أيام انتقدت تلك الصحيفة المفوضية المصرية بسبب تلك القضية وعابت عليها القيام بتصرفات فردية دون الرجوع إلى الحكومة المصرية،^{١٠٩} وفي نهاية سبتمبر ١٩٢٥ تجمهر أولياء أمور الطلاب في القاهرة واحتجوا على ما يحدث لأبنائهم من أعمال "قمع وتنكيل" وأصدروا بياناً ينتقد تصرفات المفوضية المصرية في برلين،^{١١٠} كما عاتبوا الحكومة الألمانية "لأنها قامت بتلبية رغبات بعض الموظفين في المفوضية المصرية".^{١١١} ولكن ما هي دوافع ومبررات وزارة الخارجية الألمانية لترحيل طه دينانه؟

٥- دوافع ومبررات الخارجية الألمانية لقرار الترحيل:-

فيما يخص المبررات المنطقية التي اعتمدت عليها الخارجية الألمانية عند اتخاذها قرار الترحيل؛ اهتم الباحث بفحص جميع الوثائق السرية وغير السرية المحفوظة في أرشيف تلك الوزارة، وفي الفروع المختلفة للأرشيف الاتحادي، إلا أنه لم يجد فيها أي أدلة منطقية أو حجج مقنعة تبرر ما قامت به تلك الوزارة وتشفع لها عما تسببت به من أضرار علمية ومادية ومعنوية وظلم وجور ومعاناة

¹⁰⁸ Vgl. PAAA 77669 S.22. 2.9.1925. هذه المعلومات تضمنتها مراسلات المفوضية الألمانية بالقاهرة ونسبتها إلى صحيفتي الأهرام والبورصة المصريتين PAAA 77669 S.24f. 29.08.1925., Ein Artikel der "Bourse Egyptienne" 29.8.1925,und "El Ahram".

¹⁰⁹ Vgl. PAAA 77669 S.23. 2.9.1925.

¹¹⁰ Vgl. PAAA 77711 S.41. 30.9.1925 u. PAAA. 77669 S.62. 30.9.1925 u. PAAA 77669 S.65ff.30.9.1925. Vgl. auch PAAA 77711 S.38. 24.9.1925. "Bourse Egyptienne" in PAAA 77711 S.39. 29.08.1925. مراسلات المفوض الألماني في القاهر إلى الخارجية الألمانية وفي هذه الفترة نشرت

الصحف عدة تقارير انتقدت بشدة تصرفات سكرتير المفوضية المصرية.

¹¹¹ Vgl. PAAA 77669 S. 65-67. 30.9.1925. u. PAAA 77669 S.63. 2.10.1925. Vgl. auch

PAAA 77669 S.73. 8.10.1925 u. PAAA S. 87f. 13.10.1925.. من محتوى تقرير مطول بعث به

المفوض الألماني في القاهرة إلى خارجية بلاده التي ردت عليه مؤيدة استنتاجاته فيما يتعلق بأن المظاهرات "لا تؤخذ على محمل الجد" لأن معظم الآباء هم من موظفي الدولة المصرية ولذلك السبب لن يجازفوا في المشاركة بمثل تلك

الفعاليات والتجمعات الشعبية، أما الرسالة الأخيرة فإنها توضح مسألة تقبل الرأي العام في مصر لقضية الترحيل.

للطالب المصري طه دينانه، الذي كان -بشهادة الجميع- طالباً ناجحاً ومثابراً في دراسته لعلوم الطب، وأنه لم يرتكب أي جرم يستحق عليه ذلك العقاب التعسفي. فمذ الوهلة الأولى لإجراءات الترحيل، عجز المختصون في الخارجية الألمانية عن تقديم أي دليل منطقي من جانبهم، كما لم يذكروا بوضوح الأهداف والمكاسب المرجوة من عملية الترحيل باستثناء مسألة "الحفاظ على العلاقات الراهنة بين مصر وألمانيا" وما تذرعت به الخارجية الألمانية حينها بقولها: "أن الحكومة المصرية تقدمت بشكاوى خطية وشفوية عاجلة إلى الحكومة الألمانية عن طريق ممثليها المعتمدين لدينا شرحت فيها ما تقوم به الجمعية المذكورة من ممارسات، كما وصفت الأنشطة التي يقوم بها طه دينانه بالذات بأنها أعمال تضر كثيراً بالعلاقات الرسمية بين البلدين. ولأسباب سياسة خارجية، فإن هذا التبرير يعد كافياً لترحيل دينانه."¹¹² وفي وقت لاحق حاولت الخارجية الألمانية تقوية حججها الواهية بأن أضافت إلى محتوى الرسالة المذكورة بعض الأسباب والتوضيحات وربطتها بـ "عدم المصادقة على الاتفاقية الألمانية المصرية الجديدة المشار إليها سلفاً والتي على أساسها سيعاد للدولة الألمانية ورعاياها الكثير من حقوقهم وامتيازاتهم القنصلية في مصر بعد أن كانوا قد خسروها بسبب الحرب العالمية الأولى أو نتيجة لها وإلغاء زيارة رئيس الوزراء المصري إلى برلين، والوضع الصعب لمجلس الوزراء الذي سبق له أن أصدر بالاتفاق مع الملك فؤاد بياناً رسمياً حول الترحيل

¹¹² Vgl. AAA 77669 S.8f. 4.9.1925. u. PAAA 77669 S.26. 16.9.1925. رسالة مستعجلة من وزارة الخارجية الألمانية إلى وزارة الداخلية البروسية، يليها قرار الترحيل الصادر عن وزير الداخلية البروسي تحت مبرر أن ذلك القرار يخدم مباحثات التوقيع على أهم اتفاقية دولية بين حكومة الرايخ الألمانية والحكومة المصرية والتي تضررت بسبب تلك القضية. ويرى الباحث أن الألمان والمصريين قدموا طه دينانه كبش فداء مقابل فضيحة القنصل.

[...] وسحب المفوض المصري واستبداله بقائم بأعمال.^{١١٣} ويرى الباحث أن تلك الأسباب والمبررات لا علاقة لها بموضوع الطالب طه دينانه. فإلى أي حد يمكن لهذه الدراسة الأخذ بتلك التبريرات أو الاعتماد عليها؟

في حقيقة الأمر لا يمكن للباحث بهذه البساطة أن يأخذ بتلك التبريرات على علاقتها؛ خاصة وأنه لم يرد في مراسلات المفوضية الألمانية في القاهرة أي شيء مكتوب يتحدث عن مشاكل أو خطر يتهدد علاقات ألمانيا بمصر، ولم يُشار إلى علاقة تلك المسألة بالمفاوضات الراهنة، لا في التقرير المتعدد الصفحات الذي تحدث بالتفصيل عن ردود الأفعال في مصر تجاه قضية الترحيل ولا في خطابات أخرى.^{١١٤} وما يثير الدهشة في هذا الجانب أنه كان يفترض أن المفوضية الألمانية في مصر هي أول من يعلم بمشاكل أو أي خطر يتهدد علاقات البلدين. والحقيقة أن تلك العلاقات لم تتضرر أبداً، بسبب قضية دينانه، كما كانت الخارجية الألمانية تزعم، وهذا يدعو بالطبع إلى التساؤل: لماذا وُصفت المسألة بهذا الشكل من قبل الجانب الألماني؟

بيد أن وزارة الخارجية الألمانية قد شعرت حقاً بتلك المخاطر التي كانت تذكرها بانتظام، وترى أنها تتهدد خططها ومشاريعها السياسية في الخارج، والحقيقة أنه لا يوجد في وثائق تلك الفترة أي دليل مقنع يجعل الحديث عن "المخاطر" على العلاقات أمراً نسبياً فقط، ولكنه لا ينفىها بالمرّة، والصحيح أن القسم الثالث بالخارجية الألمانية قد استخدم ذلك الادعاء حتى يتمكن من تلبية رغبات الحكومة

¹¹³ PAAA 77669 S.28. 16.9.1925. يبدو أنه تقرير داخلي أعدته وزارة الخارجية الألمانية عن صعوبة المفاوضات مع وزارة الداخلية البروسية.

¹¹⁴ Vgl. PAAA 77669 S.65ff. 30.9.1925. تقرير من خمس صفحات عن ردود الأفعال المختلفة حول الفضيحة في الأوساط الصحفية والحكومية.

المصرية ومفوضيتها في برلين دون ردود أفعال؛ لكن ذلك التصرف أدى إلى اعتراضات قوية من جانب الرأي العام الألماني، وقد جاءت الاعتراضات ضد الحجج الواهية جداً لوزارة الخارجية من ثلاث جهات: الأولى من وزارة الداخلية البروسية باعتبارها السلطة المسؤولة والمخولة بالبت في إجراءات الترحيل، والثانية من المستشار الألماني البروفسور جورج كامبف ماير الذي وجه انتقادات قوية حملت بعضها نبرة حادة ضد القائمين على الشئون العربية في وزارة الخارجية الألمانية، والذين وصفهم "بعدم الكفاية" واعتبر أساليبهم وتصرفاتهم "غير مسئولة". وأخيراً اعتراضات الطلاب المصريين أنفسهم، والذين حذروا من النتائج السلبية لقرار الترحيل غير المبرر لزميلهم طه دينانه.

٦- رفض ثم موافقة الداخلية البروسية على قرار الترحيل:-

في بداية الأمر سجلت وزارة داخلية ولاية بروسيا موقفاً أخلاقياً وإنسانياً نادراً وأكدت أكثر من مرة أنّ طه دينانه لم يحدث ضرراً لا بالسياسة الداخلية ولا في السياسة الخارجية لألمانيا.^{١١٥} المواقف المشرفة لوزير داخلية ولاية بروسيا Severing سيفرنج أضرت بعلاقات وزارته مع وزارة الخارجية الألمانية؛ وبسبب تلك القضية دار بين المعنيين في الوزارتين مناقشات حادة انتهت بتصريح وزير الداخلية البروسي أنه غير تابع لفون ريشث هوفن Von Richthofen [أي لا يتلق أوامره من فون ريشث هوفن] رئيس شعبة البحوث في القسم الثالث بوزارة الخارجية الألمانية، وفي الحالات الضرورية فقط، قال وزير الداخلية البروسي أنه لن يعمل إلا بتوجيهات وزير الخارجية الألماني السيد اشتريزمان شخصياً.^{١١٦} ومن

¹¹⁵ Vgl. PAAA 77669 S.10. 29.8.1925. u. S.26 -28. 16.9.1925.

¹¹⁶ Vgl. PAAA 77669 S. 28. 16.9.1925.

واقع الوثائق يبدو أن قرار الترحيل قد صدر في نفس ذلك اليوم، الذي هدد فيه سيفرنج برفض التعاون مع فون ريشتهوفن. وبصورة مفاجئة غير وزير الداخلية سيفرنج من موافقه، وتبنى حجج وزارة الخارجية، دون الرجوع إلى معلومات إدارته على الأقل، وفي قرار الترحيل كتب: "[...] بناء على تحريات خاصة بها، طلبت مني وزارة الخارجية [الألمانية] بصورة عاجلة، أن أرد على الشكاوى الخاصة بترحيل طه دينانه بأنها غير مبررة، وأن يتم ترحيله بأسرع وقت ممكن".¹¹⁷

٧- كامبف ماير يصف الخارجية الألمانية بعدم الكفاية:—

سبق أن أشرنا إلى أن البروفيسور جورج كامبف ماير أستاذ الدراسات الشرقية كان قد احتج على الترحيل المزمع تنفيذه بـ "طه دينانه"، وفي خطاب بعث به إلى مسئولين في الشرطة السياسية في برلين شرح فيه الخلفيات الحقيقية لتلك القضية،¹¹⁸ وانتقد بشدة ضعف رؤية وزارة الخارجية في سياستها تجاه الشرق قائلاً: "أستطيع أن أثبت أن وزارة الخارجية قامت بتلبية رغبات السيد عثمان [عمر] سرّي -سكرتير المفوضية المصرية- دون فحص أوراق القضية، وللأسف فإن وزارتنا [الخارجية الألمانية] لم يعد لها ارتباطات بالجالية المصرية ولا بالأوساط الشرقية، ولا يوجد حالياً في الوزارة من يجيد اللغة العربية ويستطيع تقييم العلاقات

¹¹⁷ Vgl. PAAA 77669 S. 26. 16.9.1925. لا يوجد في الوثائق ما يوضح أسباب خضوع وزير الداخلية البروسي لطلب وزارة الخارجية الألمانية، على الرغم من بقاء التناقضات بين ادعاءات الخارجية ومعلومات الشرطة السياسية في برلين. والباحث لا يرى جواباً غير القول أن السياسة ليس فيها أخلاق.

¹¹⁸ Vgl. PAAA 77669 S.12ff. 27.8.1925. خطاب من البروفيسور كامبف ماير إلى بوشل؛ رئيس الشرطة السياسية في برلين.

الشرقية بدقة؛ لذلك يصعب على الوزارة أن تتوصل إلى قناعة خاصة،^{١١٩} وحذر من خطورة ذلك الوضع على ألمانيا؛ "لأنها تعامل أفضل أصدقائها معاملة بسوء وظلم، وهذه هي وجهة النظر العامة التي وجدتها لدى المثقفين المصريين".^{١٢٠} وخلافاً لما قصده كامبف ماير، فقد وصلت تلك العبارات الجافة إلى مسامع القسم الثالث في وزارة الخارجية. وفي مذكرة داخلية -عن تطورات قضية دينانه- موجهة إلى سكرتير الدولة في الخارجية الألمانية "كارل فون شوبرت" أجاب عليها فون ريشت هوفن بغضب، وتوجيه الاتهام إلى كامبف ماير بأنه قام بتحريض دينانه لكي يحتج على قرار ترحيله، بعد أن كان في البداية سيغادر اختيارياً.^{١٢١} ليس هذا فحسب كل ما قام به البروفيسور كامبف ماير، ولكنه سعى إلى التشهير بوزارة الخارجية وحاول إحباط قرار الترحيل.^{١٢٢} كما أنه لم يؤثر على دينانه سلبي فقط؛ بل زود وزير الداخلية البروسي، "بنقارير متحيزة وغير موضوعية".^{١٢٣} وفي الأخير انتهز كاتب التقرير الفرصة للنيل من البروفيسور كامبف ماير واتهمه بأنه كان يتبنى عدد من قضايا الشؤون الإسلامية حينها، وخلافاً للحقيقة، يقدم نفسه من

¹¹⁹ Vgl. PAAA 77669 S.14. 27.8.1925. وعن كفاية الخارجية الألمانية في اتخاذ

قرارات سياسية خارجية انظر دراسة: Krüger, Peter: "Struktur, Organisation und außenpolitische Wirkungsmöglichkeiten der leitenden Beamten des Auswärtigen Dienstes 1921 - 1933" in: Klaus Schwabe "Das Diplomatisches Korps 1871 - 1945", Boppard/Rh 1982.

¹²⁰ PAAA 77669 S.14.

¹²¹ Vgl. PAAA 77669 S.44. 17.9.1925. مذكرة داخلية من الخارجية الألمانية كتبها الدبلوماسي فون ريشت

هوفن بعد أن علم أن البروفيسور كمبف ماير هو كاتب الخطاب، على الرغم من أن الأخير كان قد طلب عدم ذكر اسمه وأن يتم التعامل مع خطابه بسرية، وذلك لأن بوشل مستلم الخطاب كان صديقاً للبروفيسور. وتجدر الإشارة إلى أنه -حتى يومنا هذا- لا يزال يوجد أمثلة مشابهة وأحياناً أكثر تخلفاً في كوادرات الخارجية العربية وبعثاتها الدبلوماسية.

¹²² PAAA 77669 S.44.

¹²³ PAAA 77669 S.44. لا يوجد في الوثائق الألمانية أي دليل قانوني اعتمدت عليه الداخلية البروسية عندما قررت ترحيل طه دينانه، في حين أن هناك تطابق مع الحجج المناقضة التي قدمها كامبف ماير.

خلالها أمام الرأي العام على أنه "مستشار" لوزارة الخارجية الألمانية" بل "مقرر" للوزارة".^{١٢٤} وفي الأخير توصل فون ريشتهوفن إلى نتيجة مفادها أنه "قادر على وصف تصرفات البروفيسور كامبف ماير بالنظر إلى مركزه في معهد الدراسات الشرقية بعدم الولاء وأنه غير مخلص بدرجة كبيرة".^{١٢٥}

٨- تحذير الطلاب المصريين من العواقب:-

سبق أن أشرنا إلى وجود طرف ثالث عارض إجراءات وزارة الخارجية الألمانية، وقد ظهر من أوساط الطلاب المصريين في برلين الذين أكدوا على وجود نقص في كفاية من يتحكمون في توجه السياسة الألمانية مع المشرق، الأمر الذي كان قد أشار إليه البروفيسور كامبف ماير. بشكل عام تضمن الاحتجاج ما يفيد أن الدارسين المصريين في ألمانيا سوف يعودون إلى وطنهم يوماً ما، وأن ألمانيا سوف تحتاج إليهم لكي يقوموا بالدعاية لها، مذكّرين بأن أسلوب التعامل مع قضية الترحيل لا يشجع على ذلك. وبعد أن هدأت قليلاً حدة الهيجان بسبب الترحيل قامت كثير من المنظمات الطلابية بإرسال خطابات إلى وزير الخارجية "اشتريزمان" أشاروا فيها إلى العواقب المحتملة لتلك القضية: " تفكروا سيادتكم في مستقبل العلاقات بين مصر وألمانيا، والتي من المؤمل أن تكون جيدة بواسطة هؤلاء الطلاب الذين لا يريدون أن يحملوا معهم مثل هذه الذكرى الأليمة إلى وطنهم. وأن

¹²⁴ Vgl. PAAA 77669 S.44. في المذكرة الداخلية التي أعدها فون رشت هوفن حاول فيها تشويه ولاء وسمة البروفيسور كامبف ماير، واتهمه بأنه ينوب تماماً عن الأشخاص المنتمين إلى بعثات العالم الإسلامي، والذين يرجح أنهم يشكلون خطراً على علاقات ألمانيا.

¹²⁵ Vgl. PAAA 77669 S.44.

من نتائج هذه الحادثة أنها ولدت كره المصريين لإكمال دراستهم في ألمانيا.^{١٢٦} وفي الأخير أشار الموقعون إلى أنهم سيتولون العملية السياسية في بلدهم يوماً ما؛ لذلك ينبغي على القائمين على السياسة الخارجية الألمانية أن ينظروا بعين الاعتبار إلى مطالب "أصدقاء ألمانيا الحقيقيين" من أبناء الشعب المصري.^{١٢٧} وفي السياق ذاته حذرت رسالة احتجاج ثانية من النتائج السلبية الناجمة عن تصرف الحكومة الألمانية في قضية الترحيل؛ حينها تقدمت العديد من المنظمات السياسية المصرية في برلين بخطاب إلى وزير الخارجية الألماني اشتريزمان،^{١٢٨} وللتدليل على ما يقولونه أرفقوا راسلتهم بمقالة نشرتها صحيفة "السياسة" المصرية، جاء فيها أن الحكومة المصرية لم تعد ترغب في إرسال أي طال إلى برلين "إذا كانت الأوضاع في ألمانيا لا تلبي مطالب الطلاب المصريين، أو لا تخدم مصالح الشعب المصري".^{١٢٩} وأضاف الموقعون على تلك الرسالة أن ردود أفعال "الصحف الوطنية" المصرية مختلف تماماً من الصحيفة المقتبس منها آنفاً، وأنها سوف تنتقد بحدة شديدة جميع الإجراءات الألمانية بحق الطلاب المصريين، مذكّرين أن الحركة

¹²⁶ PAAA 77669 S.56. 26.9.1925. رسالة من الجالية المصرية في برلين إلى وزير الخارجية الألماني "Stresemann" اشتريزمان، ممضية من: "لجنة الحزب الوطني المصري" "الجمعية المصرية للعلوم" و"جمعية الدفاع الوطني المصري".

¹²⁷ Vgl. PAAA 77669 S.56. "Bedenken Sie die negativen Folgen Ihres jetzigen Handelns" تأملوا حضرتكم في العواقب السلبية لتعاملكم الحالي".

¹²⁸ Vgl. PAAA 77669 S.100. 31.10.1925 وهذه الرسالة تم توقيعها من قبل لجنة الدفاع الوطني المصرية في ألمانيا ولجنة الحزب الوطني المصري والرابطة المصرية في برلين. وفي رسالة داخلية مرفقة أعدتها الخارجية الألمانية لخصت فيها محتوى مذكرة غير موقعة من جمعية العلوم المصرية تفيد أن البعثة المصرية في برلين تنقسم أنها قد وضعت ترحيل طه دينانه وزملاءه من بروسيا على رأس أولوياتها.

¹²⁹ Vgl. PAAA 77669 S.99. 26.10.1925. مقالة نشرتها صحيفة السياسة المصرية.

الوطنية ليست وليدة ذلك الحين؛ فقد نشأت منذ زمن وتستمر أيضاً.^{١٣٠} وقالوا إن أي نتائج سلبية تتجم عن قضية الترحيل لن تغيب عن مستقبل العلاقات بين البلدين وستكون حاضرة لا محالة. "ولمصلحة العلاقات بين الشعبين المصري والألماني نرجو من الحكومة الألمانية أن تصنع معروفاً وتنتبه إلى المكائد التي قد تضر بالعلاقات الحميمة بين الشعبين، وأن لا تقدم خدماتها من أجل موظف مؤقت [يقصدون سكرتير المفوضية عمر سري باي] أو من أجل حكومة غير دستورية [يقصدون حكومة زيوار باشا، التي تشكلت بعد سقوط حكومة زغلول المنتخبة]. وأن عليها أن لا تقدم لهم خدمات جليلة تساعدهم على أعمال الكيد، والتي ستعرض علاقات الشعبين الحميمة للخطر.^{١٣١}

٩- الخاتمة

وفي يونيو ١٩٢٦ أصدر مجلس الشعب المصري "عفواً" عاماً عن كل الجرائم السياسية التي حدثت في الفترة من ١٩٢٤/٩/٢٤ - ١٩٢٦/٤/٣، وقبل ذلك كان علي شمسى قد أصبح عضواً بارزاً في البرلمان المصري، فقد أصبح وكيلاً لمجلس النواب، وأكثر من مرة وزيراً للتعليم، حيث لعب دوراً إيجابياً في إنهاء سياسة التعسف والظلم الذي مارسته حكومة زغلول ومن جاء بعدها من الحكومات المصرية ضد الطلاب المصريين في ألمانيا في منتصف العشرينات بسبب محاولة اغتيال سعد زغلول عام ١٩٢٤، وتداعياتها. وفي مصر تم اعتقال الشيخ عبد العزيز جاویش مع بعض المحسوبين على الحزب الوطني،^{١٣٢} وفي نفس الوقت

¹³⁰ Vgl. PAAA 77669 S.99.

¹³¹ Vgl. PAAA 77669 S.99.

¹³² هلال، علي الدين: السياسة والحكم في مصر. ص. ١٢٣. اختلفت الدراسات المصرية في تحديد تواريخ الوزارات المصرية لتلك المرحلة.

أغلقت القنصليات المصرية في برلين وهامبورج وميونخ وتحول ممثل مصر في برلين إلى [وزير مفوض] يقوم بكل أعمال المفوضية.^{١٣٣} وفي ١١/٥/١٩٢٧م كتب الدبلوماسي "تسيمكه" من وزارة الخارجية الألمانية رسالة إلى وزارة الداخلية البروسية تحدث فيها عن أوضاع المفوضية المصرية فقال: "[...] لقد حدث تحول حاسم نحو الأفضل في القضية السياسية المتعلقة بترحيل الطالب المصري طه دينانه من ولاية بروسيا [...] وقد تحقق هذا التحول على يد الطلاب المصريين الباقين هنا." وفي هذه الظروف أوضحت المفوضية أنها ستكون ممتنة إذا تم إلغاء قرار ترحيل دينانه.^{١٣٤} وفي نفس العام [١٩٢٧] أمر على شمسي - وزير التعليم المصري حينها والسياسي المنفي سابقاً - بتعيين محمد حسين رئيساً للبعثة الطلابية المصرية في برلين.^{١٣٥} وفي ٢٣ يونيو ١٩٢٧ تلقت المفوضية المصرية بلاغاً من إدارة شرطة برلين نقول فيه أن "إدارة شرطة برلين تعتبر قرار ترحيل طه دينانه [...] لاغياً اعتباراً من تاريخ ١٣ من هذا الشهر".^{١٣٦} وبذلك يكون على شمسي هو من وضع نهاية الظلم والتعسف الذي عانى منه الدارسون المصريون في ألمانيا بما فيهم طه دينانه.

بهذا العمل أرجو أن أكون قد أحسنت التوثيق لحقبة مهمة من علاقات مصر الخارجية، التي لم يتم بحسب علمي البحث فيها من قبل.

¹³³ الرافعي، عبد الرحمن: ما بعد الثورة المصرية، ج. ١. القاهرة ١٩٥٩. ص. ٢٦٤+٢٦٧+٢٧١.

¹³⁴ PAAA77669 S.141f.

¹³⁵ PAAA 66779 S. 150 27.6.1927 من الدبلوماسي الألماني Ziemke "تسمكه" إلى مصلحة الأحوال

الشخصية في ولاية بروسيا.

¹³⁶ PAAA66779 S.152f. 23.6.1927 من الدبلوماسي الألماني تسمكه إلى المفوضية المصرية في برلين

بتاريخ ١٩٢٧/٦/٢٣.